المملكة المغربية
ⵜⴰⴳⵍⴷⵉⵜ ⵏ ⵍⵎⵖⵔⵉⴱ
ROYAUME DU MAROC

المجلس الأعلى للتربية والتكوين والبحث العلمي
ⴰⵙⴳⵎⵉ ⴰⵏⴰⵎⵓⵔ ⵏ ⵜⵙⴳⵎⵉ ⴷ ⵜⵙⵏⵙⴰⵡ ⴷ ⵜⵙⵏⵎⵓⵔ ⴰⵎⴰⵡⴰⵙ
Conseil Supérieur de l'Education, de la Formation et de la Recherche Scientifique

تقرير عن التربية غير النظامية

تقرير رقم 17/2

فبراير
2017

تقديم	**5**
أ - المفهوم	7
ب - السياق والمرجعيات	8
ج - الأبعاد	10
الجزء الأول : وقفـــــــة تشخيصـــــــية	**13**
أ - تعميم التعليم بالمغرب، مخاض عسير	14
ب - الهدر المدرسي، اختلال مزمن للتعليم النظامي	15
ج - نشأة وتواصل برامج التربية غير النظامية المتعلقة بالاستدراك وإعادة التمدرس والإدماج، أحد التجليات الناجمة عن قصور مجهود تعميم التعليم واستمرار الهدر	17
د - مكتسبات في مواجهة صعوبات وتحديات	20
الجزء الثاني : من أجل نفَس أقوى وأكثر نجاعة لاستيفاء مهام التربية غير النظامية في أفق سنة 2025	**23**
المدخل الأول : إدراج برامج التربية غير النظامية ضمن المهام الأساسية للمدرسة النظامية وفق حكامة ناجعة لتدبيرها	25
المدخل الثاني : تجديد الأهداف ومقاربة الاستهداف	26
المدخل الثالث : ملاءمة الهندسة البيداغوجية وتقوية التأطير	28
المدخل الرابع : تطوير نظام التقييم البيداغوجي في اتجاه الاعتراف بالمكتسبات المؤهلة لإعادة الإدماج	28
المدخل الخامس : تعزيز الشراكة المؤسساتية القائمة على التعاقد،من أجل انخراط أكثر نجاعة	28
المدخل السادس : الرفع من التمويل واستكشاف سبل جديدة لتنويع مصادره	29
المدخل السابع : إرساء نظام قار لتتبع وتقييم برامج التربية غير النظامية ونتائجها	30
خلاصات وتوصيات ختامية	**31**
مصادر ومراجع	**33**
وثائق مرجعية	34
مصادر ومراجع : تقارير ودراسات	35

تقديم

- يندرج هذا التقرير، المصادق عليه من قِبل الجمعية العامة للمجلس في دورته الحادية عشرة المنعقدة يومي 27 و28 فبراير 2017، في إطار تنفيذ برنامج عمل المجلس برسم سنتي 2016-2017.
- يشكل أحد المشاريع المدرجة ضمن الإحالة الذاتية للمجلس، والمبرمجة في أشغال اللجنة الدائمة للخدمات الاجتماعية والثقافية وانفتاح مؤسسات التربية والتكوين على محيطها لدى المجلس.
- يتوخى المجلس بهذا التقرير تقديم حلول استدراكية ومؤقتة يكون هدفها الأساس إعادة إدماج الفئات المستهدفة بهذه البرامج في التمدرس النظامي خلال آجال ملائمة، واستهداف الإقرار المستديم لمدرسة نظامية متاحة للأطفال المغاربة كافة، ومن ثم القطع، بعد هذا الأمد، مع هذا النوع من البرامج التي تُعد حالة غير طبيعية، وتجليا من تجليات تعثر المنظومة التربوية في تعميم التعليم.
- يرتكز التقرير على المرجعيات ومستندات العمل التالية:

- دستور المملكة المغربية؛
- الرؤية الاستراتيجية للإصلاح 2015-2030: من أجل مدرسة الإنصاف والجودة والارتقاء الفردي والمجتمعي الصادرة عن المجلس سنة 2015؛
- الميثاق الوطني للتربية والتكوين؛
- الرأي رقم 2009/03 الصادر عن المجلس الأعلى للتعليم في يوليوز 2009 في موضوع واقع وآفاق برامج التربية غير النظامية ومحاربة الأمية؛
- التقرير التحليلي حول تطبيق الميثاق الوطني للتربية والتكوين 2000-2013 : المكتسبات والمعيقات والتحديات الصادر عن الهيئة الوطنية للتقييم لدى المجلس.

- كما يستند، تشخيصا واستشرافا، إلى الأعمال التالية التي أشرفت عليها وأغنتها اللجنة الدائمة للخدمات:

- خلاصات جلسات الاستماع إلى المسؤولين والفاعلين (مديرية التربية غير النظامية؛ الوكالة الوطنية لمحاربة الأمية؛ المندوبية السامية للتخطيط؛ مديرية التعليم العتيق؛ مؤسسة التعاون الوطني؛ ست جمعيات نشيطة في هذا المجال)؛

- نتائج ورشة عمل شاركت فيها خبرات متخصصة؛

- خلاصات تحليل الوثائق والمعطيات والإحصائيات والدراسات المتوافرة لدى المجلس، وتلك الصادرة عن الوزارات المكلفة بالتربية والتكوين والمندوبية السامية للتخطيط؛

- استثمار عدد من التقارير: (تقارير حكومية؛ تقارير المنظمات الدولية المتخصصة؛ عدد من الدراسات المنجزة في هذا المجال)؛

- ملاحظات واقتراحات مكتب المجلس، وعلى الخصوص، الخلاصات المنبثقة عن اجتماعاته المنعقدة أيام 26 أكتوبر و10 نونبر 2016، و20 يناير و2 فبراير 2017؛

- نتائج مداولات الجمعية العامة للمجلس والخلاصات المصادق عليها في دورته الحادية عشرة المنعقدة يومي 27 و28 فبراير 2017.

أ – المفهوم

هذا التقرير هو مبادرة ذاتية من المجلس الأعلى للتربية والتكوين والبحث العلمي، لتقديم تصور استشرافي مؤسَّس على عمل تشخيصي للتربية غير النظامية، التي يُقصد بها في هذا العمل، البرامج التعليمية الموجَّهة للأطفال واليافعين، ذكورا وإناثا، المتراوحة أعمارهم، بالأساس، بين 8 و15 سنة، الذين لم يسبق لهم الالتحاق بالمدرسة، أو أولئك الذين انقطعوا عن الدراسة قبل استيفاء التعليم الإلزامي. وهي برامج تتوخى تمكين هؤلاء من الاستدراك وإعادة التمدرس والإدماج في التعليم أو التكوين المهني النظاميين، وذلك استنادا إلى خصوصيات المفهوم الوطني للتربية غير النظامية المبين في المؤطِّر أدناه من هذا التقرير.

من ثم، فهذا التقرير لا يتناول بالدراسة الأنماط الأخرى للتربية غير النظامية وبرامجها، وهي متعددة ولا تدخل في اهتمام هذا التقرير، وذلك كما هو موضح آدناه:

مفهوم التربية غير النظامية

- «التربية غير النظامية»، أو «التعليم غير النظامي» (كما هو مستعمل في بعض الدول العربية): رافد من روافد التربية والتعليم، يتخلى عن الطابع الرسمي النظامي للمدرسة بمفهومها المؤسساتي المعروف؛ لتلبية حاجات محددة، لفئات مجتمعية معينة. ويُطلق عليها أحيانا: التربية المدرسية غير النظامية؛ التعليم الموازي؛ التعليم التعويضي.
- تتخذ التربية غير النظامية في مفهوم اليونسكو أشكالا متعددة: بُنى تربوية للأطفال الصغار؛ مراكز تربوية جماعية في المناطق القروية أو الحضرية؛ دروس محو الأمية للبالغين؛ التدريب التقني والمهني في مكان العمل؛ التعليم عن بعد؛ الإرشاد والتربية في مجال الصحة العامة؛ التربية المدنية؛ التكوين المستمر... وغيرها من الأنماط التعليمية والتكوينية التي تتم خارج السياق المدرسي المعروف(*).
- خلافا لتعريف اليونسكو الأكثر شمولية والمفتوح على جميع الشرائح، يظل المفهوم الوطني للتربية غير النظامية مرهونا بفئة عمرية بعينها: 8-15 سنة، ومنحصرا في هدف استدراك التعلم من أجل الإدماج في المسار التعليمي أو التكوين المهني.
- من ثم، يحيل مُسمَّى «التربية غير النظامية»، الذي شُرع في استعماله ببلادنا منذ سنة 1997، إلى العرض التربوي الأساس الموجه للأطفال غير المتمدرسين أو المنقطعين عن الدراسة، والذين تقل أعمارهم عن 16 سنة، والذين وإن كانوا مشمولين بمقتضيات القانون 04.00 المتعلق بإلزامية التعليم الأساسي، إلا أنهم يوجدون خارج المنظومة التربوية النظامية.
- مفهوم التربية غير النظامية، كما هو معتمَد ببلادنا ذو خصوصية تتصل بنوعية البرامج (برنامج مدرسة الفرصة الثانية، وبرنامج استدراك) الموجهة لاستدراك تمدرس طفلات وأطفال لم تسعفهم ظروفهم الاجتماعية أو الاقتصادية أو الجغرافية على ولوج المدرسة أو متابعة التمدرس؛ وبذلك فهو مفهوم ينحصر في مجال ضيق، مقارنة مع التعريف المعتمد من قبل اليونسكو التي تستعمله للدلالة على «كل نشاط منظم ومندرج في الزمان، لا يدخل بالتحديد في النظم التربوية النظامية، المكونة من المدارس ومؤسسات التعليم العالي والجامعات وغيرها من المؤسسات القائمة على نحو نظامي».

(*) اليونسكو، مكتب الإعلام العمومي (تم تطوير مفهوم التربية غير النظامية خلال الأسبوع 55 (2006) للذكرى الستين لليونسكو).

ب – السياق والمرجعيات

يندرج هذا التقرير المتعلق بالتربية غير النظامية بالمعنى المحدد في الفقرة الأولى وكذا في المؤطّر أعلاه، في سياق السهر الموصول للمجلس على مواصلة تفكيره الاستراتيجي الهادف إلى تقديم مقترحات وتوصيات من شأنها معالجة الاختلالات التي لا تزال تعاني منها المدرسة المغربية.

هذا النوع من التربية، يشكل أحد أهم تجليات الاختلالات التي تعاني منها المدرسة المغربية، ولاسيما عدم التمدرس، والانقطاع والفشل الدراسي والهدر المدرسي، والتي ما فتئت المنظومة التربوية تعمل على معالجتها بحلول تجريبية وانتقائية، مما يحوّلها، على نحو غير طبيعي، إلى شبه آلية موازية للمدرسة النظامية.

يجدر التذكير بأن المجلس الأعلى للتعليم سبق أن أدلى برأي في موضوع التربية غير النظامية ومحاربة الأمية سنة 2009[1]، غير أنه، وبعد مُضي ما يقارب ثماني سنوات عن صدوره، لم تتمكن برامج التربية غير النظامية من إتمام مهمتها الاستدراكية، بل إن الأعداد المعنية بهذه البرامج من الأطفال واليافعين الموجودين خارج المدرسة شهدت تزايدا مطردا، كما أن الأطراف المتدخلة اتسعت، ونِسب الاستدراك والإدماج ظلت على العموم محدودة، مما يجعل الرأي المذكور، ولاسيما في جزئه الاقتراحي الاستشرافي، محتفظا براهنيته.

من ثم، فهذا التقرير يستند، في بعض جوانبه، إلى الأفكار الواردة في هذا الرأي، من منطلق الاشتغال بمنطق الاستمرارية واستثمار التراكم، ونهج القطيعة كلما اقتضى الأمر ذلك، لاسيما من أجل التحيين ومواكبة المستجدات، وعلى الخصوص:

- الفصل الذي تم بين برامج التربية غير النظامية وبرامج محاربة الأمية في معالجة المجلس لهذا الموضوع أخذا بعين الاعتبار الاختلاف بينهما في الطبيعة المؤسساتية، والغايات الوظيفية، والأهداف، ومقاربات التدخل؛
- التدقيق المفهومي والغرضي والوظيفي للتربية غير النظامية عبر ترسيخ المفهوم المعمول به على الصعيد الوطني؛
- تدقيق الآجال والتوصية باحترامها؛
- أخذ بعض المتغيرات في الاعتبار، ولا سيما إدراج أطفال وطفلات المهاجرين بالمغرب ضمن الفئات المستهدفة من هذه البرامج؛
- تحيين المعطيات الإحصائية التشخيصية.

اعتبارا لذلك، يرتكز المجلس في تقديم تصوره لمعالجة هذه الإشكالية المركزية على منطلق مزدوج الاتجاه:

- **أولا**، اعتماد آليات وحلول استدراكية، يكون هدفها الأساس إعادة إدماج الفئات المستهدفة بهذا النوع من البرامج التربوية غير النظامية في التمدرس النظامي خلال أمد محدود في الزمن؛
- **ثانيا**، استهداف الإقرار المستديم لتربية نظامية متاحة للطفلات والأطفال[2] كافة، قوامها الإنصاف والمساواة، والاستفادة من تعليم ميسَّر وذي جودة، في أفق تمكينهم من تحقيق مشاريعهم الشخصية، ومن الارتقاء الفردي، والاسهام في ترسيخ المشروع المجتمعي القائم على المواطنة والمعرفة والديمقراطية والتنمية، الذي تشكل منظومة التربية والتكوين والبحث العلمي رافعة من رافعاته الأساسية.

من أجل ذلك، يستند المجلس إلى جملة من المبادئ الموجهة، كما يتوخى تحقيق أهداف أساسية تتمثل، على الخصوص، فيما يلي:

1 - المجلس الأعلى للتعليم، الرأي الاستشاري رقم 2009/03 في موضوع «واقع برامج التربية غير النظامية ومحاربة الأمية» - يوليوز 2009.

2 - تنص المادة الأولى من الاتفاقية الدولية لحقوق الطفل التي وقع عليها المغرب سنة 1993 على ما يلي «يعني الطفل كل إنسان لم يتجاوز الثامنة عشرة، ما لم يبلغ سن الرشد قبل ذلك بموجب القانون المنطبق عليه»

- **أولا**، اعتبار أن وجود برامج التربية غير النظامية واستمرارها وتوسعها من حيث عدد ونوعية الفئات المستهدفة، وتعدد أنماط البرامج المطبَّقة في هذا الشأن، تُعدان حالة غير طبيعية، ومؤشرا قويا على اختلال واضح راكمته المنظومة التربوية النظامية عبر عقود من الزمن، رغم الإصلاحات المتعاقبة التي شهدتها؛ اختلال يتجلى في مستويين:

  - مستوى عدم قدرة هذه المنظومة على ضمان مقعد بيداغوجي لكل الأطفال والطفلات البالغين سن التمدرس، في إطار واجب تحقيق التعميم الشامل للتعليم طبقا للدستور، ولمقتضيات القانون 04.00 المتعلق بإلزامية التعليم الأساسي؛

  - ومستوى محدودية تمكُّنها من الاحتفاظ بجميع المتعلمين (ات) في صفوف الدراسة، ولا سيما في التعليم الابتدائي، إلى غاية استكمالهم نهاية التعليم الإعدادي، وتمكينهم من فرص التوجه نحو مواصلة التعليم ما بعد الإلزامي أو التكوين المهني.

  من التجليات الأساسية لهذا الاختلال، تزايد ظاهرة الانقطاع الدراسي، وارتفاع نسب الفشل الدراسي، مما يترتب عنه استشراء الهدر المدرسي، وحرمان المتعلمين (ات) من الحصول على شهادة أو تأهيل تعليمي أو تكويني؛

- **ثانيا**، الوقوف على الحالة الراهنة للتربية غير النظامية وللبرامج التي تنهجها على نحو يتوخى إبراز الإشكاليات والانعكاسات السلبية المرتبطة بهذا النوع من التربية على نجاعة المدرسة النظامية؛

- **ثالثا**، تقديم اقتراحات وتوصيات استشرافية وهادفة تكون غايتها الأساس تجاوز هذه الحالة غير الطبيعية في غضون أمد زمني ملائم ومحدود؛

- **رابعا**، التأكيد على أن استمرار هذا الواقع المختل يمثل عاملا سلبيا من عوامل تعثر الإصلاح. لذلك، فالتربية غير النظامية مدعوة لتحقيق أهدافها في الاستدراك وإعادة الإدماج، من منطلق التشديد على أن بلوغ هذه الغاية، يُعدّ من المقومات الأساس لإنجاح مدرسة الإنصاف والجودة والارتقاء، التي تضمن حق جميع الأطفال واليافعين، فتيات وفتيانا، في الحصول على تعليم عصري ميسَّر الولوج وذي جودة؛

- **خامسا**، بصفة مجملة، يتعين التأكيد على الدور المؤقت لبرامج التربية غير النظامية في تحقيق أهداف التعميم الشامل لتعليم جيد، ومن ثم، لا ينبغي اعتبارها بأي حال من الأحوال منظومة موازية، بالنظر إلى ضرورة إنهاء وجودها ببرامج مكثفة وناجعة تُفضي إلى اندماج المتعلمين (ات) كافة في المدرسة النظامية.

في هذا الصدد، ينبغي التأكيد على أن معالجة هذا الموضوع:

- تجد سندها في التوجهات الكبرى للرؤية الاستراتيجية 2015-2030[3] ولاسيما تأكيدها على:

  - تنظيم برامج التربية غير النظامية وفق مديين زمنيين : مدى متوسط يستهدف استدراك تمدرس جميع الأطفال الموجودين خارج المدرسة، ومدى متواصل ومنتظم يدرج هذه البرامج في العمل الاعتيادي للمدرسة، في مراعاة لمقتضيات القانون رقم 04.00 المتعلق بالإلزامية؛

  - تحقيق تكافؤ فرص التعلم بين مختلف الفئات المستهدفة، وفي المناطق والجهات والمؤسسات التربوية كافة.

- كما أن أهمية هذا الموضوع تنبع بالأساس مما يلي :

  - الطابع الاستراتيجي للغايات التي أكدت عليها الرؤية الاستراتيجية، ولاسيما في فصلها الأول: «من أجل مدرسة الإنصاف وتكافؤ الفرص»، بما تتطلبه من إعمال متساو ومنصف للحق في التربية والتكوين، والارتباط العضوي بين ضمان هذا الحق وبين ترسيخ التمدرس النظامي، والتعلم مدى الحياة، وتوفير تعليم عصري، منصف، ذي جودة، نافع، ومستدام؛

  - وجوب تحقيق هدف الولوج التام للتربية والتعليم والتكوين لجميع الأطفال المغاربة، إناثا وذكورا، في المدى المتوسط، لاسيما في التعليم الإلزامي بالنسبة للفئة العمرية من 4 الى 15 سنة، دون تمييز، في الأسلاك والمستويات التعليمية والتكوينية كافة، وفي التزام بمبدأي تكافؤ الفرص والاستحقاق، إعمالا لمسؤولية الدولة في تعميم التعليم وإلزاميته؛

3 - المجلس الأعلى للتربية والتكوين والبحث العلمي، الرؤية الاستراتيجية للإصلاح 2015-2030، من أجل مدرسة الإنصاف والجودة والارتقاء، 2015، الرافعة الخامسة: تمكين المتعلمين من استدامة التعلم وبناء المشروع الشخصي والاندماج.

- الضرورة المُلِحَّة لتقوية دور «مدرسة الفرصة الثانية» في إعادة إدماج اليافعين والشباب، إما في التعليم النظامي أو التكوين المهني، أو إعدادهم للاندماج السوسيو مهني، باعتباره سبيلا لتمكين فئات عريضة من الطفلات والأطفال غير المتمدرسين، من حقهم في ولوج المدرسة والبقاء في صفوفها، على الأقل إلى غاية نهاية التعليم الإلزامي، وعدم مغادرتها دون تأهيل.

هذه التوجهات الاستراتيجية لخارطة طريق الإصلاح التربوي، تجعل هذا الهدف المركزي غير قابل للتأجيل أو التمديد، بل وتجعل تحقيقه من أولويات المراحل الأولى لتطبيق الإصلاح.

ج- الأبعاد

تحيل التربية غير النظامية على عدة أبعاد، منها على الخصوص:

- البُعد الحقوقي، يتمثل في التنصيص الصريح والمباشر للدستور على الحق في التربية والتكوين للجميع على قدم المساواة وتكافؤ الفرص في الولوج والجودة[4]؛

- البُعد التربوي، يهم توفير عرض تربوي وبيداغوجي مؤقت لتعليم أساسي جيد لفائدة شريحة اجتماعية لم تسعفها الظروف الاجتماعية والاقتصادية والجغرافية على ولوج المدرسة أو الاستمرار في صفوف الدراسة، بهدف تمكينها من إعادة الاندماج والسير السلس في مسار تعليمي أو تكويني نظامي لاحق بدون انقطاع، والاستفادة بدورها من التعلم مدى الحياة[5].

ومعلوم أن هذا البعد يتلازم مع الدور الحاسم للتربية والتكوين في الارتقاء بالرأسمال اللامادي من حيث ارتكاز هذا المفهوم على مقومات متنوعة منها على الخصوص، التعليم، والتكوين، والبحث العلمي، والتكنولوجيا، والمعرفة، والثقافة، والوصول إلى المعلومة.

- البُعد الاجتماعي، يتعلق بالرفع من المؤشرات الاجتماعية وتحقيق الارتقاء الاجتماعي والحد من الفقر والهشاشة والإقصاء، والحفاظ على التماسك الاجتماعي، ومن ثم الاستفادة المتكافئة من الفرص ومن الفوائد التنموية. مع الإشارة إلى أن مؤشر التنمية البشرية المتعارف عليه يتأسس:

  - من جهة أولى، على أربعة تطلعات جوهرية: العيش لمدة طويلة وبصحة جيدة؛ ولوج المعرفة بمختلف مستوياتها وأنماطها؛ التوفر على موارد مادية بالقدر الذي يسمح بعيش كريم؛ المشاركة الحرة في الحياة الجماعية والعمومية؛

  - ومن جهة ثانية، على ثلاثة أركان متعاضدة تحدد قيمة هذا المؤشر: الصحة؛ المعرفة؛ مستوى العيش، حيث يتم قياس الأولى بأمد الحياة منذ الولادة، والثانية بالمستوى الدراسي ووضعية التمدرس، والثالثة بحصة كل فرد من الناتج الداخلي الخام للبلد.

- البُعد السياسي، يُدرج هذا الموضوع ضمن أهداف المشروع المجتمعي الديمقراطي الذي يضع الدستور أُسُسَه ومقوماته، ويُحفز جميع المواطنات والمواطنين على المشاركة السياسية الواعية في إنجاحه؛

- البُعد القيمي والإنساني، يهم الرفع من قدرات تملك قيم المواطنة والسلوك المدني والمساواة واحترام حقوق الإنسان، وإعمال التوازن بين التمتع بالحق والالتزام بالواجب؛

- البُعد التنموي الذي يجعل تعميم تربية جيدة في صلب هذا المشروع المجتمعي، اعتبارا للأدوار التي على التربية والتعليم النهوض بها في تكوين مواطنات ومواطني الغد، وضمان الحق في التربية للجميع وفي تحقيق أهداف التنمية البشرية والمستدامة التي يأتي الارتقاء بالإمكان البشري على رأس دعاماتها الست المؤسِّسة [6].

4 - ينص الدستور في فصله 31 على «تعمل الدولة والمؤسسات العمومية والجماعات الترابية، على تعبئة كل الوسائل المتاحة، لتيسير أسباب استفادة المواطنات والمواطنين على قدم المساواة من الحق في (...) الحصول على تعليم عصري ميسر الولوج وذي جودة، (...) والتكوين المهني والاستفادة من التربية البدنية والفنية...»

5 - حدد تقرير ديلور (Jacques Delors) المقدم من اللجنة الدولية المعنية بالتربية للقرن الحادي والعشرين إلى اليونسكو سنة 1996، «التعلم ذلك الكنز المكنون»، أربع دعائم جوهرية للتربية: التعلم للمعرفة؛ التعلم للعمل؛ التعلم للعيش مع الآخرين؛ تعلم المرء ليكون. كما دعا إلى ضرورة توسيع نطاق التعليم الأساسي عبر العالم ليشمل الأميين من الكبار، والصغار غير الملتحقين بالمدارس، ويغرس في النفوس حب التعليم والتعطش إلى المعرفة، وأن تعزز رغبة الفرد في التعليم مدى الحياة.

6 - تشمل الدعامات المؤسسة للتنمية البشرية كما ورد في وثيقة صادرة عن وزارة التنمية الاجتماعية والأسرة والتضامن سنة 2006 تحت عنوان «فهم التنمية البشرية» تنمية الموارد البشرية: الصحة والتربية؛ محاربة الفقر؛ ضمان الشغل اللائق؛ النهوض بأوضاع النساء؛ تدبير البيئة بما يحفظ خيارات الأجيال القادمة؛ النهوض بالحكامة الجيدة السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية.

- البعد الاقتصادي، المتمثل في كون تمكين المنظومة التربوية من الوسائل المالية لاضطلاعها الأمثل بمهامها في التعميم الشامل للتعليم، وفي ضمان مواصلة التمدرس إلى أقصى حد ممكن، هو أقل تكلفة من حجم الإنفاق الذي يقتضيه التصدي لظواهر التكرار والهدر والانقطاع الدراسي، وأكثر اقتصادا من تحمل تكاليف برامج موازية للتمدرس النظامي.

لذلك، فالتربية غير النظامية ونجاح برامجها في الاستدراك والإدماج كفيلان بتحقيق الأبعاد أعلاه، وتأكيد النهوض الفعلي بالتعميم الشامل للتعليم، وبقيام المدرسة بالمهام المنوطة بها على الوجه الأمثل.

في ضوء ما سبق، ينتظم التقرير، علاوة على التقديم، وفق جزأين:

- **الجزء الأول**، يقدم وقفةً تشخيصية لواقع برامج التربية غير النظامية بالمغرب، معززة بلمحة تاريخية عن هذه البرامج، بما أحرزته من مكتسبات، وبما أفرزته من صعوبات لا تزال قائمة، رغم مرور ما يقارب عقدين من الزمن على إرسائها، دون التمكن من القضاء على أسباب وجودها.

- **الجزء الثاني**، يعرض بعض التوصيات والمقترحات، يُقدّر المجلس أن من شأنها جعل هذه البرامج أكثر نجاعة وسرعة في تحقيق مهام مؤقتة قائمة على الاستدراك[7] والإدماج الدراسي في الزمن المحدد.

- وينتهي التقرير بخلاصات وتوصيات ختامية.

7 - يُقصد بالاستدراك في هذا التقرير العملية المؤقتة التي تدخل ضمن مهام برامج التربية غير النظامية، والتي تستهدف تمكين الأطفال والطفلات الذين لم يلجوا المدرسة قط أو أولئك الذين انقطعوا عن الدراسة في وقت مبكر، من الكفايات التعليمية الأساسية واللازمة التي تسبق عملية إعادة إدماجهم في المستويات الملائمة بالمدرسة النظامية أو بالتكوين المهني النظامي.

الجزء الأول :
وقفـــة تشخيصـــية

أ- تعميم التعليم بالمغرب، مخاض عسير

في سنة 2006، أي بعد انصرام ما يقارب خمسَ سنوات من بداية تطبيق الميثاق الوطني للتربية والتكوين، استنتج تقرير «50 سنة من التنمية البشرية وآفاق سنة 2025»، أنه رغم التقدم المسجل ببلادنا في اتجاه تعميم التعليم، من حيث التحسن في مؤشرات التمدرس والتمويل، وحصول تحولات مهمة على المنظومة التربوية، على مستوى التشريع، والهياكل، والمحتويات، وطرق التدريس، وممارسات التقييم والتوجيه، والتدبير الإداري والمالي، إلا أن الواقع يدعو، إلى ضرورة بذل جهد أكبر من أجل التغلب على المشاكل القائمة على مستوى تعميم التعليم الأساسي، ومحاربة الأمية، والمساواة بين الجنسين وتكافؤ الفرص، والهدر المدرسي، والجودة، وملاءمة التكوين للتشغيل.

خلُص ذات التقرير إلى أنه، رغم تقدم المنظومة التربوية الوطنية في التعميم الكمي للتعليم الابتدائي، إلا أن هذا التعميم ظل هشّا، بسبب محدودية بنيات الاستقبال، والتأخر الحاصل في تعميم التعليم الأولي، ووجود شريحة مهمة من الطفلات والأطفال خارج المدرسة، مما يبين أن تعميم التعليم الابتدائي هدفٌ تم إرجاؤه باستمرار، وأن الطريق يظل طويلا من أجل تأمين ولوج متساو لجميع الأطفال والطفلات المغاربة للتربية.

في نفس الاتجاه، سجل التقرير عدم تحقيق برامج التربية غير النظامية لأهدافها في إعادة إدماج أولئك الأطفال والطفلات في التعليم النظامي.

في سنة 2008، استنتج تقرير المجلس الأعلى للتعليم حول «حالة منظومة التربية والتكوين وآفاقها»، أنه رغم بلوغ نسبة المسجلين في السنة الأولى من التعليم الابتدائي 94%، فإن الإحصائيات الرسمية المتوفرة آنذاك (2007)، تبين أن 50% فقط من التلاميذ يتمكنون من مواصلة دراستهم إلى نهاية التعليم الإعدادي.

لذا، دعا هذا التقرير إلى القيام بعمل مكثف ومستمر في مجال إعادة التمدرس والتربية غير النظامية، وإعادة التلاميذ المنقطعين عن الدراسة إلى المدرسة النظامية من جديد، عبر القيام بعمل نوعي، بالنظر إلى العدد الهائل للطفلات ولأطفال الذين تَقلُّ أعمارهم عن 15 سنة، المنقطعين عن الدراسة.

في سنة 2014، لاحظ التقرير التحليلي حول تطبيق الميثاق الوطني للتربية والتكوين 2000-2013، الصادر عن الهيئة الوطنية للتقييم لدى المجلس الأعلى للتربية والتكوين والبحث العلمي، أنه من خلال فحص المعطيات الخاصة بنسب استكمال الدراسة لدى ثلاثة أفواج للتلاميذ (ات) الجدد المسجلين في التعليم الابتدائي العمومي في السنوات 2000-2001 و2002، أن:

- من بين كل 100 تلميذ (ة) مسجل في السنة الأولى من التعليم الابتدائي العمومي سنة 1999، 35% فقط تمكنوا من استكمال الدراسة بهذا السلك في متم 2005، دون تكرار؛
- 18% منهم فقط أتموا تعليمهم الإعدادي في نهاية 2008؛
- 6% منهم فقط استكملوا الدراسة بالتعليم الثانوي التأهيلي في متم 2011؛
- 3% منهم فقط حصلوا على البكالوريا في السنة ذاتها دون أي تكرار[8].

الاستنتاج العام هو أن منحى تعميم التعليم ببلادنا، وإن عرف تقدما كميا وازنا منذ تطبيق الميثاق، من حيث معدلات التسجيل بالنسبة للطفلات والأطفال البالغين سن التمدرس، وتحسنا ملموسا في نسب التدرج الدراسي، إلا أن المنظومة التربوية ما فتئت تجد صعوبات في الاحتفاظ بالتلاميذ (ات) على امتداد مسارهم الدراسي، خصوصا في التعليم الإلزامي، وبشكل أكثر حدة فيما بعد هذا المستوى من التعليم؛ مما يبرز محدودية قدرة المدرسة على ضمان تعميم نظامي شامل وناجع.

معلوم أن ضمان المواظبة في مراحل التمدرس يظل مرتبطا بتوفير عوامل أهمها: بنيات استقبال ملائمة ومجهزة؛ تعليم جيد بتأطير كاف ومهني؛ طرق بيداغوجية ناجعة؛ مناخ مدرسي جذاب؛ ظروف اجتماعية مناسبة لتشجيع التمدرس؛ دعم تربوي ونفسي واجتماعي مستمر؛ وهي بمثابة مجالات يتعين أن تكون موضوع تدخل ناجع من أجل تحقيق هدف التربية والتكوين للجميع.

8 - المجلس الأعلى للتربية والتكوين والبحث العلمي، الهيئة الوطنية للتقييم لدى المجلس، التقرير التحليلي حول تطبيق الميثاق الوطني للتربية والتكوين 2000-2013، المكتسبات والمعيقات والتحديات، 2014.

ب–الهدر المدرسي، اختلال مزمن للتعليم النظامي

يعد مفهوم الهدر المدرسي (التسرب المدرسي)[9] من المفاهيم التي تتداخل في دلالتها مع مفاهيم أخرى من قبيل الانقطاع المدرسي والفشل الدراسي، المرتبطة جميعها بالتربية والتعليم من جهة، وبنفس عوامل حدوث هذه الحالات تقريبا.

غير أن المتعارف عليه دوليا هو أن الهدر المدرسي (أو التسرب/الانقطاع المدرسي) يحيل إلى حالات التوقف عن مواصلة الدراسة وعدم إكمال المتعلم لدراسته ومغادرته مقاعد المدرسة نهائيا لسبب من الأسباب المذكورة أسفله، دون الحصول على أية شهادة، ودون تأهيل دراسي أو تكويني.

تتنوع عوامل الهدر المدرسي بين :

- عوامل تتعلق بالمحيط الاجتماعي والاقتصادي للمتعلم، وهي ترتبط بالإقصاء الاجتماعي والهشاشة والفقر والصعوبات الصحية وتشغيل الأطفال والطفلات قبل السن القانوني (15 سنة من العمر)؛
- وعوامل تتصل بالمنظومة التربوية وبالبيئة المدرسية نفسها، ومنها: السير الداخلي للمؤسسة؛ العرض البيداغوجي؛ العلاقات بين المدرسين والتلاميذ؛ البنيات المدرسية؛ الموارد البشرية؛ جاذبية المدرسة وبُعدها الجغرافي. وتزداد حدة الهدر المدرسي بالنسبة للفتيات، وبالوسط القروي وشبه الحضري والمناطق ذات الوضعيات الصعبة...

وكما أن الهدر المدرسي[10] مُحصِّلة عوامل متعددة، فإن الحلول ليست بالسهلة أو الميسَّرة، ذلك أن التدابير الرامية إلى الحد من الهدر ومن آثاره، لا بد أن تأخذ بعين الاعتبار سلسلة من المسببات، وأن تستدمج السياسات التربوية والاجتماعية، ولاسيما المرتبطة منها بولوج الخدمات الأساسية من تربية؛ وصحة؛ وحماية اجتماعية؛ وتحصين من الفقر، وكذا الوسائل الكفيلة بمحاربته، وعلى الخصوص منها الكفاءات البشرية المؤهلة لذلك، وذات قدرات الرصد والمواكبة والدعم.

في هذا الإطار، سبق لتقرير الخمسينية (2006) أن أكد[11] أن أول ما يؤشر على ضعف الطاقة الاستيعابية للمنظومة التربوية، الصعوبات التي واجهتها بلادنا باستمرار في تعميم ولوج الطفلات والأطفال في سن التمدرس للمدرسة الأساسية، والحال أن التعميم كان من بين الأهداف الكبرى التي أُعلِن عنها غداة الاستقلال. من نتائج ذلك أن الكثير من الطفلات والأطفال المغاربة، ولاسيما منهم أبناء الأسر الفقيرة والوسط القروي، وبصفة خاصة الفتيات، يظلون خارج المدرسة.

من ثم، أكد نفس التقرير أنه رغم التقدم المحرز، فإن الضرورة لا تزال تدعو إلى بدل جهد أكبر للتغلب على الإشكالية المستمرة المتعلقة بالأمية واللاتمدرس والانقطاع المبكر عن الدراسة، ومسألة المساواة بين الجنسين وتكافؤ الفرص في ولوج المدرسة، وتدهور جودة التعليم والتلاؤم بين التربية والتكوين والتشغيل.

---

9 - وزارة التربية الوطنية، أشغال المناظرة المتوسطية الثانية حول الطفولة، 2012.

10 - تجدر الإشارة إلى أن الهدر هو ظاهرة دولية متفاوتة الحجم والخصوصيات من بلد إلى آخر: ففي البلدان العربية وحسب المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم (ألكسو) (الموقع الرسمي، شؤون عربية، العالم العربي في أرقام) تتأرجح معدلات الهدر بين أدناها المسجلة بالسعودية وسلطنة عمان (1,31% و1,32% على التوالي) وأعلاها بسوريا 83,89% بفعل ظروف الحرب، وموريتانيا (35,87%). القاسم المشترك بين الدول العربية يكمُن في إشراف الوزارات المكلفة بالتربية والتعليم على برامج التعليم غير النظامي، بنفَس علاجي لمشكلة مشتركة يجليها الهدر (التسرب) والانقطاع المبكر عن الدراسة، وفي الهدف من هذه البرامج: محو أمية الأطفال واليافعين والشباب، والسعي إلى إعادة إدماجهم في التعليم النظامي.

كندا أعلنت مخططا فدراليا لمحاربة الهدر قصد ضمان حصول 90% على الأقل من المتعلمين على دبلوم التعليم الثانوي وذلك قبل بلوغهم 25 سنة من العمر، كانت بها نسبة الهدر قد بلغت في بداية سنوات التسعينيات 30% (بالكيبيك 36%)، مقابل 4% فقط المسجلة باليابان. ببلدان الاتحاد الأوربي، تم إحصاء 6,4 مليون يافع ضحية الهدر المدرسي على مستوى دول الاتحاد وقد التزمت جميع دول هذا الاتحاد باتخاذ إجراءات من أجل تخفيض نسبة الانقطاع الدراسي لدى اليافعين من 11,9% سنة 2013 إلى أقل من 10% في أفق سنة 2020، بناء على توصية صادق عليها وزراء التربية سنة 2011 تتعلق بسن سياسات مشتركة، تتوخى الحد من الهدر المدرسي، وتنفيذ إجراءات حازمة في هذا المجال.

11 - 50 سنة من التنمية البشرية وآفاق سنة 2025، التقرير العام، 2006، ص 108.

في نفس الاتجاه، استنتج البحث الوطني حول الأمية وعدم التمدرس والانقطاع عن الدراسة، الأول من نوعه، بالمغرب (2006) ارتفاع معدل الأمية في صفوف الطفلات والأطفال المتراوحة أعمارهم بين 9 و14 سنة إلى 38,45%، بفعل عامل اللاتمدرس والانقطاع المبكر عن الدراسة، وقُدِّرت نسبة الطفلات والأطفال الذين لم يسبق لهم أن ارتادوا المدرسة قط ب 6,10%، ومعدل الانقطاع عن الدراسة ب 8,9%.

تحليل الأرقام في إطار هذا البحث أفضى إلى أن معدل عدم التمدرس بالنسبة للأطفال في المدن (ذكورا وإناثا)، بلغ 7%، أما في القرى فقد وصل إلى 18,9% بالنسبة للذكور، و27,17% بالنسبة للفتيات؛ مما يفسر استمرار التمييز الذي يطول الفتيات في القرى، والإقصاء الذي تعشنه فيما يتعلق بولوج التعليم، بعد أزيد من نصف عقد على بداية تطبيق الميثاق الوطني للتربية والتكوين آنذاك.

نفس الوضعية سيقف عليها التقرير الصادر عن المجلس الأعلى للتعليم (2008)[12] عندما خَلُص إلى أن المنظومة التربوية الوطنية لم ترق بعد إلى مستوى الانتظارات، حيث أنه رغم بلوغ النسبة الصافية للتمدرس 94%، فإن 50% فقط من التلاميذ، يتمكنون من مواصلة دراستهم إلى نهاية التعليم الإعدادي، كما يبين تحليل المسار الدراسي للتلاميذ (ات) وجود عقبات، غالبا ما تكون سببا في الهدر المدرسي.

في سنة 2014 وقف التقرير التحليلي[13] الصادر عن المجلس الأعلى للتربية والتكوين والبحث العلمي على استمرار هذه الظاهرة بنفس الحدة؛ إذ استنتج أن عدد التلاميذ(ات) الذين انقطعوا عن الدراسة قبل بلوغ السنة النهائية للتعليم الإعدادي ما بين 2000 و2012، بلغ حوالي 3 ملايين منقطع نصفهم لم يستوف دراسته بالسلك الابتدائي، وأن الطاقة الاستيعابية لكل من برامج التربية غير النظامية والتكوين المهني لا تمثل سوى 28% مما تراكم من أعداد التدفق الإجمالي للمنقطعين(ات) عن الدراسة قبل إتمام التعليم الإلزامي.

هذا المعطى يدفع إلى التساؤل عن مآل النسبة المتبقية من المنقطعين (72%) دون أن توفر لهم المنظومة التربوية أية حلول استدراكية للاندماج من جديد في التعلم والتكوين والتأهيل.

يخلص التقرير التحليلي المذكور إلى أن تكلفة الهدر المدرسي تظل مرتفعة، والمثال على ذلك، أنه في سنة 2011 شكلت نسبة الهدر المالي جراء استمرار الهدر المدرسي أزيد من 10% من ميزانية التسيير الإجمالية لقطاع التربية الوطنية، تنضاف إليها الجهود المبذولة لتمويل برنامج الفرصة الثانية الذي بلغ سنة 2012 أكثر من 51 مليون درهم.

بذلك، بلغت التكلفة المالية جراء الهدر المدرسي بالابتدائي والإعدادي، أزيد من مليارين و461 مليون درهم سنة 2011، مقابل مليارين و448 مليون درهم سنة 2009.

وفي سياق استشراف رافعات التغيير لتحقيق مدرسة الإنصاف، لفتت الرؤية الاستراتيجية للإصلاح 2015-2030 الانتباه إلى أن الإنصاف في الولوج والتعميم والجودة تعترضه العديد من الصعوبات في التعليم الأولي، الذي تؤثر محدودية تغطيته بشكل سلبي على الإنصاف وتكافؤ الفرص، ثم في التعليمين الابتدائي والإعدادي، اللذين تستنزفهما ظواهر الانقطاع والمغادرة المبكرة والتكرار، التي تسبب في مجموعها الهدرَ المدرسي.

كما صنفت نفس الرؤية استمرار الهدر المدرسي والمهني والجامعي ضمن التجليات الكبرى لمحدودية المردودية الداخلية للمدرسة.

يجدر الانتباه إلى أن ظاهرة الهدر الناتجة عن عدم قدرة المدرسة النظامية على مواجهة حالات عدم الالتحاق بالمدرسة أو الانقطاع والفشل الدراسي، ستتفاقم بفعل الهجرة والنزوح التي يشهدها المغرب في السنوات الأخيرة، ولاسيما من قبل الأسر السورية والأسر القادمة من بلدان إفريقيا جنوب الصحراء[14].

12 - المجلس الأعلى للتعليم، التقرير السنوي حول حالة منظومة التربية والتكوين وآفاقها، الجزء الأول: إنجاح مدرسة للجميع، 2008.

13 - المجلس الأعلى للتربية والتكوين والبحث العلمي، الهيئة الوطنية للتقييم لدى المجلس، التقرير التحليلي حول تطبيق الميثاق الوطني للتربية والتكوين 2000-2013، المكتسبات والمعيقات والتحديات، 2014.

14 - يمثل المهاجرون من دول جنوب الصحراء 27,7% والمهاجرون الوافدون من سوريا 13,5% من مجموع المهاجرين الأجانب بالمغرب؛ 54% متزوجون. (الوزارة المكلفة بالمغاربة المقيمين بالخارج وشؤون الهجرة، 2014).

ج- نشأةٌ وتواصُل برامج التربية غير النظامية المتعلقة بالاستدراك وإعادة التمدرس والإدماج: أحد التجليات الناجمة عن قصور مجهود تعميم التعليم واستمرار الهدر

وُضعت برامج التربية غير النظامية ببلادنا منذ سنة 1997،[15] ضمن تدابير أخرى، في أعقاب تقرير أنجزته اللجنة الموسعة[16] في يونيو 1995 حول قضايا التعليم وسبل إصلاحه يعرف ب «وثيقة المبادئ الأساسية».

تمثل الهدف من هذه البرامج في إيجاد حلول بديلة لما يناهز مليونين من الطفلات والأطفال الموجودين خارج المدرسة خلال موسم انطلاق هذه البرامج (1997-1998)، عدد مهم منهم (يناهز 25%) في بعض الجهات، يتم تشغيلهم في أعمال الفلاحة والصناعة التقليدية وأنشطة الاقتصاد غير المهيكل.

وقد شكل وضع هذه البرامج في حد ذاته مؤشرا واضحا على قصور المدرسة النظامية المغربية عن رفع تحدي تعميم التعليم، وتمكين المتعلمين (ات) من استيفاء التعليم الإلزامي.

تكريسا لهذا الاختيار، أُحدِثت في نفس السنة مديرية للتربية غير النظامية ضمن هياكل وزارة التربية الوطنية، للقيام بما يلي:

- إعداد وتنفيذ برامج التربية والتعليم لفائدة الطفلات والأطفال غير الممدرسين والمنقطعين عن الدراسة؛
- وضع وتنفيذ خطط وبرامج ملائمة للحد من الانقطاع المدرسي.

تشتغل هذه المديرية بمقاربة مزدوجة:

- المقاربة الوقائية، من خلال برنامجين يسعيان إلى التكامل في النتائج: برنامج اليقظة التربوية والتعبئة المجتمعية، أبرز آلياته الحالية: عملية «من الطفل إلى الطفل»[17]، وبرنامج «قافلة التعبئة الاجتماعية»[18]؛

يتمثل جوهر المقاربة الوقائية في تعزيز اليقظة التربوية بالمؤسسات التعليمية، لتقوية فُرص مواصلة التعلم لدى التلاميذ(ات) المدمَجين من الفرصة الثانية، أو الإدماج المباشر للتلاميذ ا لمنقطعين .

ينضاف إلى هذين البرنامجين المجهود المبذول في إطار صيغ الدعم الاجتماعي المعتمدة، وعلى الخصوص منها المبادرة الملكية «مليون محفظة»، وبرنامج «تيسير».

أمام تفاقم ظاهرة الهدر، وخصوصا في الوسط القروي والشبه حضري، تم منذ موسم 2008-2009 إرساء برنامج للدعم الاجتماعي «برنامج تيسير»، بإسهام ومبادرة من المجلس الأعلى للتعليم سابقا، بغرض محاربة كل أشكال الهدر المدرسي لدى الطفلات والأطفال المنتمين إلى أسر فقيرة، إذ يوفر هذا البرنامج مِنَحا مالية للأسر التي يشكل الفقر عاملا في عدم تمدرس أبنائها وبناتها أو انقطاعهم عن الدراسة، شريطة استمرار هم في ارتياد المدرسة إلى غاية نهاية التعليم الإلزامي.

يعتبر هذا البرنامج مكسبا بالنسبة للمنظومة التربوية وجب توطيده وتوسيعه، حيث انتقلت تغطيته الفعلية للأسر المعنية من حوالي 40.000 تلميذ سنة 2008-2009 إلى ما يقارب 806 ألف تلميذ (ة) سنة 2015-2016، على صعيد ما يفوق 450 جماعة (493 ألف أسرة).[19]

---

15 - قبل ذلك، كانت هناك بين 1995 و1997 مبادرات متفرقة وقليلة في إطار الشراكة بين الوزارة وبعض الجمعيات، لاستدراك تمدرس الأطفال والطفلات في عدد من المناطق، يمكن اعتبارها (هذه المبادرات) هي النواة التي أثمرت برامج التربية غير النظامية المُمأسَسة كما هي عليه الآن.

16 - تم توجيه رسالة ملكية سامية إلى مجلس النواب في 16 يونيو 1994 من أجل إطلاق الحوار والتشاور بشأن قضايا التعليم ببلادنا، والدعوة إلى تكوين لجنة موسعة تتكون من أعضاء مجلس النواب، وممثلي الإدارات التعليمية والفعاليات الاجتماعية والاقتصادية والنقابية. نظمت هذه اللجنة سلسلة من الجلسات خلال الفترة الممتدة من 5 ماي 1995 إلى 9 يونيو 1995، وأنجزت تقريرا مفصلا قدمته في 25 يونيو 1995 يعرف ب «وثيقة المبادئ الأساسية».

17 - عملية «من الطفل إلى الطفل»: عملية إحصائية وتحسيسية يشارك فيها التلاميذ لإقناع أقرانهم غير المتمدرسين والمنقطعين عن الدراسة بمحيط المدرسة بمتابعة الدراسة وولوج الأقسام التعليمية، وتشرف عليها مصالح مديرية التربية غير النظامية عبر المديريات الإقليمية.

18 - عملية «قافلة التعبئة الاجتماعية» تنظمها مديرية التربية غير النظامية في بداية الموسم الدراسي بتعاون مع الشركاء ولاسيما الجمعيات قصد المساهمة في استرجاع الأطفال غير الممدرسين ومواكبتهم حتى تتم عملية إدماجهم ومسايرة دراستهم بنجاح.

19 - الجمعية المغربية لدعم التمدرس، التقرير الأدبي، 2015.

كما مكّن هذا البرنامج، إلى جانب مبادرة «مليون محفظة»، علاوة على مبادرات وتدابير أخرى من قبيل النقل والإطعام المدرسيين، من تحسين مؤشر المساواة بين الجنسين[20] (IPS) في مختلف مستويات التعليم المدرسي.

على مستوى برنامج تيسير، وحسب المعطيات المستخلصة من تقييم أجري في 2010[21]، بتعاون مع البنك الدولي، تبين أن معدل الهدر قد انخفض، في المواقع الجغرافية المشمولة بهذا البرنامج، ب 57% لدى التلاميذ(ات) المعنيين مقارنة مع المجموعة المرجعية (التلاميذ(ات) غير المشمولين بالبرنامج)، وقد جاء معدل انخفاض الهدر أفضل بالنسبة للمستويات العليا (الثالثة والرابعة ابتدائي)، بواقع 8,2 نقطة بالنسبة للمستوى الرابع، مقابل 2,6 نقطة بالنسبة للمستويين 1 و2؛ و4,7 نقطة بالنسبة للفتيات، مقابل 3,7 نقطة بالنسبة للفتيان.

ومع ذلك يصعب القول بأن برامج الدعم قد كان لها الأثر المتوخى، وذلك في غياب تقييم شامل ومحيّن.

- المقاربة العلاجية، تهدف إلى إتاحة فرصة ثانية للتعليم والتكوين للطفلات والأطفال غير الممدرسين واليافعين المنقطعين عن الدراسة، من أجل الإدماج في التعليم النظامي، أو في التكوين المهني والحياة المهنية.

أما الطفلات والأطفال المستهدفون من برامج التربية غير النظامية فهم:

- من حيث التصنيف العمري، ثلاث مجموعات:

- الطفلات والأطفال من 8 إلى 11 سنة: الهدف المتوخى من استدراك تعليمهم هو إعادة إدماجهم في المستويات المدرسية النظامية الملائمة؛

- الطفلات والأطفال المنقطعون عن الدراسة، الذين يزيد عمرهم عن 11 سنة: قصد تأهيلهم الدراسي ومن ثم إدماجهم في التكوين المهني أو في نظام التدرج المهني؛

- الطفلات والأطفال غير المتمدرسين الذين يزيد عمرهم عن 11 سنة: قصد تمكينهم من مستوى مناسب للقرائية، وتأهيلهم للحياة المهنية لما بعد سن 15 سنة.

- من حيث التصنيف النوعي:

- الطفلات والأطفال في وضعية هشة أو صعبة: الأطفال في وضعية الشارع؛ نزلاء مراكز حماية الطفولة؛ مراكز الإصلاح والتهذيب...؛

- الطفلات وأطفال في وضعية تشغيل مبكر: البيوت؛ الفلاحة؛ ورشات الصناعة التقليدية؛ الخدمات غير المهيكلة؛

- الطفلات والأطفال بالوسط القروي والمناطق الهامشية غير الممدرسين بفعل ضعف العرض المدرسي النظامي، أو تأثيرات العوامل الاجتماعية والاقتصادية؛

- طفلات وأطفال المهاجرين بالمغرب ممن هم في نفس وضعية الفئة المستهدفة بهذه البرامج، وذلك من أجل تيسير إدماجهم التربوي اللاحق.

تطورت هذه البرامج، مع اعتماد الاستراتيجية الوطنية للتربية غير النظامية ومحاربة الأمية التي تبنتها الحكومة سنة 2004، حيث أصبح العرض البيداغوجي والتربوي قائما على تعزيز المقاربة الوقائية عبر إرساء برنامج الحد من الانقطاع الدراسي، الذي بدأ العمل به في موسم 2005-2006، وتعزيز فرص الاستمرار بنجاح في الدراسة، إلى جانب توفير مدرسة الفرصة الثانية لفائدة الطفلات والأطفال غير المتمدرسين والمنقطعين عن الدراسة، من أجل إدماجهم في التعليم النظامي أو في التكوين المهني.

20 - بين 1991-1992 و2013-2014 عرف هذا المؤشر تحسنا ملموسا ولاسيما بالوسط القروي بفضل برامج الدعم الاجتماعي: في التعليم الابتدائي العمومي انتقل من 84% سنة 2000-2001 إلى 90% سنة 2015-2016 (90 طفلة متمدرسة مقابل 10 أطفال).بزيادة قدرها 6 نقط. بالوسط القروي انتقل هذا المؤشر من 76% إلى 89% (89 فتاة مقابل 100 فتى متمدرس) بواقع 13 نقطة زيادة بين 2000-2001 و2015-2016. أما بالتعليم الإعدادي وخلال نفس الفترة، فقد انتقل هذا المؤشر من 75% إلى 83% (8 نقط زيادة)، بالوسط القروي انتقل المؤشر من 42% إلى 68% (نفس المصدر).

21 - Evaluation d'impact du programme Tayssir, résultats préliminaires sur l'abandon scolaire, les réinscriptions et l'apprentissage des élèves, Ministère de l'Education nationale, J-PAL et Banque mondiale, 2010.

تعتمد مديرية التربية غير النظامية بالنسبة لاستدراك تعليم الطفلات والأطفال من أجل إعادة إدماجهم في التعليم والتكوين النظاميين آليتين اثنتين:

- «مدرسة الفرصة الثانية» بسلكين: سلك يمتد من سنة واحدة إلى سنتين أو ثلاث سنوات، ويتم ذلك إما عبر الشراكة مع الجمعيات أو عبر أسلوب الاحتضان؛[22]
- سلك « الاستدراك» ويتم بفضاءات المدارس العمومية، بتأطير إما من المدرسين النظاميين أو من منشطين تابعين للجمعيات الشريكة، الهدف من هذا البرنامج تأهيل الطفلات والأطفال المنقطعين عن الدراسة، في اتجاه إعادة إدماجهم سريعا في المستوى الملائم بالمدرسة النظامية.

من جهة أخرى، انخرطت مديرية التربية غير النظامية بوزارة التربية الوطنية والتكوين المهني[23] بتعاون وشراكة مع الوزارة المكلفة بالمغاربة المقيمين بالخارج وشؤون الهجرة، في نطاق الاستراتيجية الوطنية للهجرة واللجوء 2013-2016[24]، في برنامج خاص لتعليم طفلات وأطفال المهاجرين الأجانب بالمغرب، ولاسيما القادمين منهم من بلدان إفريقيا جنوب الصحراء وسوريا، من منطلق استراتيجي يعتبر أن إدماج المهاجرين يأتي استجابة لوضعيات وحاجات خاصة، وفي إطار رؤية شاملة تعطي الأولوية لإدماج أبنائهم في التعليم النظامي المغربي[25].

الغاية الناظمة لهذا البرنامج النوعي تتمثل في تعليم أبناء المهاجرين وتيسير إدماجهم في المدرسة المغربية بدون صعوبات، ولاسيما بالتكوين المهني، واستفادتهم من الدعم الاجتماعي (المبادرة الملكية مليون محفظة وبرنامج تيسير)، وإدراج قضايا الهجرة في تكوين الأطر التربوية، والتنوع الثقافي في المناهج[26].

الإعلان العالمي حول التربية للجميع (مؤتمر جومتيين/تايلاند 1990)

- تمكين كل شخص، سواء أكان طفلاً أم يافعاً أم راشداً، من الإفادة من الفرص التربوية المصممة على نحو يلبي حاجاته الأساسية للتعلّم. وتشمل هذه الحاجات كلا من وسائل التعلم الأساسية (مثل القراءة والكتابة والتعبير الشفهي والحساب وحل المشكلات)، والمضامين الأساسية للتعلم (كالمعرفة والمهارات والقيم والاتجاهات) التي يحتاجها البشر من أجل البقاء ولتنمية كافة قدراتهم، وللعيش والعمل بكرامة، وللمساهمة مساهمة فعالة في عملية التنمية ولتحسين نوعية حياتهم، ولاتخاذ قرارات مستنيرة ولمواصلة التعلم. ويختلف نطاق حاجات التعلم الأساسية وكيفية تلبيتها باختلاف البلدان والثقافات ويتغيران لا محالة بمرور الزمن.
- إن التعلّم يبدأ منذ الولادة، وهذا يستدعي الرعاية المبكرة للطفولة وتوفير التربية الأولية.
- إن المتطلبات الأساسية المتعلقة بالجودة وتكافؤ الفرص والفعالية في مجال التربية تتحدد في سنوات الطفولة الأولى وذلك ما يجعل الاهتمام بمسألة العناية بالطفولة المبكرة وتنميتها أمراً ضرورياً لتحقيق أهداف التربية الأساسية.

22 - «الاحتضان» يعني مشاركة أشخاص ذاتيين أو اعتباريين في دعم إعادة تمدرس الأطفال المعنيين، صيغة وردت في «الاستراتيجية الوطنية للتربية غير النظامية ومحاربة الأمية التي تبنتها الحكومة 2004 «ضمن عشر آليات أخرى: نظام المعلومات؛ الشراكة؛ التنظيم؛ البرامج التربوية؛ التكوين؛ التعاون الدولي؛ التعبئة والتواصل؛ التقييم والافتحاص؛ التنمية الاجتماعية المندمجة.

23 - صدرت مذكرة وزارية رقم 487/13 بتاريخ 9 أكتوبر 2013 موجهة لمديري الأكاديميات الجهوية للتربية والتكوين والمديرين الإقليميين ومديري المؤسسات تتعلق بتبسيط مساطر تسجيل أطفال المهاجرين.

24 - ترتكز الاستراتيجية الوطنية للهجرة واللجوء 2013-2016 (الوزارة المكلفة بالمغاربة المقيمين بالخارج وشؤون الهجرة) على ستة مبادئ مهيكلة: مقاربة إنسانية؛ مقاربة شمولية؛ مقاربة حقوق الإنسان؛ المطابقة مع القانون الدولي؛ تعاون متعدد الأطراف ومتجدد؛ مسؤولية متقاسمة.

25- Ministère chargé des Marocains Résidant à l'Etranger et des Affaires de la Migration, Politique nationale d'immigration et d'Asile, 2013-2016

26 - استقطبت التربية غير النظامية 422 طفلا منتمين لأسر المهاجرين بالمغرب سنة 2015-2016 (تكفلت الوزارة المكلفة بالمغاربة المقيمين بالخارج وشؤون الهجرة ب 362 طفلا وطفلة)، مقابل 110 سنة 2013-2014، بشراكة مع 21 جمعية، وتسعى إلى تسجيل 1799 اطفال ليستفيدوا كما يلي: 470 في مدرسة الفرصة الثانية والإدماج؛ 320 في برنامج المواكبة المدرسية؛ 1009 في برنامج تعليم اللغة والثقافة المغربية. المصدر : مديرية التربية غير النظامية ، حصيلة المنجزات إلى غاية 2015-2016

د- مكتسبات في مواجهة صعوبات وتحديات

رغم الجهود المبذولة في تعميم التعليم النظامي، ورغم التنوع المميز لبرامج التربية غير النظامية، بما أحرزته من مكتسبات، كما تؤكد ذلك المعطيات الكمية والنوعية أدناه، إلا أنها لا تزال تواجه عددا من الصعوبات والتحديات، تشكل عبئا مستمرا على هذه البرامج وتؤشر على استمرار محدودية اضطلاع المدرسة بإحدى مهامها المتعلقة بالتعميم الشامل للتعليم.

أهم المكتسبات:

- تطور أعداد المستفيدين(ات) من برنامج التمدرس الاستدراكي، والفرصة الثانية، وإعادة الإدماج من 35855 سنة 1999/1998 إلى 67216 سنة 2015-2016، بينهم 30246 في إطار برنامج الفرصة الثانية. (49% ذكور و51% إناث - الوسط الحضري (49%) تشكل بينهم الإناث نسبة 45%، و23870 في الوسط القروي (51%)، تشكل الإناث بينهم 57%.[27]

- تطور عدد الطفلات والأطفال المدمجين في التعليم النظامي وفي التكوين المهني من 1670 سنة 1999/1998 (بنسبة 5%) إلى ما يقارب 10440 سنة 2015/2014 (بنسبة 34%)، منهم حوالي 7100 بالمدرسة النظامية، وما يقارب 3340 بالتكوين المهني[28].

- إلى جانب ذلك، تم السماح لما يناهز 1940 تلميذا (ة) باجتياز امتحان شهادة التعليم الابتدائي (770 من الإناث و1173 من الذكور)، حيث نجح منهم 1029 (601 من الذكور و428 من الإناث). ومع الدلالة التي يحملها هذا الرقم، فإنه لا يغطي إلا نسبة محدودة من التلاميذ المعنيين.

- تزايد المتدخلين الميدانيين، ولاسيما جمعيات المجتمع المدني، في برنامج التمدرس الاستدراكي وإعادة الإدماج من 30 جمعية شريكة سنة 1999/1998 إلى 392 سنة 2016/2015.[29]

- تطور عدد المنشطين في مجال تأطير برامج التربية غير النظامية من 744 سنة 1999/1998 إلى 1095 سنة 2016/2015[30]؛ 64% منهم إناث؛ 37% تعملن بالوسط القروي؛ و20% تتراوح أعمارهم بين 25 و30 سنة؛ و75% حاملون لشهادة الإجازة؛ و14% حاصلون على البكالوريا.

غير أن هذا التطور العددي يخفي وراءه، أولا التقلص الواضح في نسبة التأطير، قياسا إلى عدد التلاميذ، من 2% سنة 1999-1998 إلى 1,6% سنة 2015-2016، وثانيا، إشكالية مدى استيفاء القدرات والكفايات الضرورية والملائمة لهذه المهمة التربوية والبيداغوجية الجد خاصة.

- تطور العدة التربوية المنهاجية والبيداغوجية: مناهج التربية غير النظامية؛ منهاج التكوين المهني؛ حقيبة بيداغوجية؛ دليل الحياة المدرسية؛ دفتر المراقبة المستمرة[31]

- أما الفضاءات المستقبلة وعددها 1160 مركزا، فتتنوع بين المدارس العمومية (55%)؛ مقرات الجمعيات (13%)؛ منازل (8%)؛ مساجد (4%)؛ مراكز حماية الطفولة (3%)؛ دور الشباب (2%)؛ مقرات جماعية (0,7%)؛ مقرات مختلفة (11%).

- ارتفاع حجم التمويلات السنوية بشكل ملموس من 20 مليون و500 ألف درهم سنة 2001، إلى ما يقارب 56 مليون و850 ألف درهم سنة 2016، مع العلم أن نسبة مهمة من التمويلات المخصصة لهذه البرامج مصدرها الدعم المالي الوارد من التعاون الدولي.[32]

---

27 - يشكل الأطفال في وضعية شغل 15% (وهم أطفال مشغَّلون في القطاع الفلاحي وقطاع الصناعة التقليدية)، و58% من «أطفال الشوارع»، و2% أطفال في وضعيات خاصة، وخاصة من نزلاء مراكز حماية الطفولة؛ مما يبين التركيبة المتشعبة والمعقدة للفئات المستهدفة، وكذا المجهود البيداغوجي والسيكولوجي والتنظيمي الذي على القائمين على إدارة وتنشيط هذه البرامج بذله. (مديرية التربية غير النظامية).

28 - مديرية التربية غير النظامية، حصيلة 2014-2015.

29 - مديرية التربية غير النظامية، حصيلة 2015-2016.

30 - مديرية التربية غير النظامية،2016.

31 - تم تطوير منهاج الإدماج المدرسي يهم الأطفال الممكن إدماجهم في التعليم المدرسي النظامي (3 مستويات وغلاف زمني يبلغ 864 ساعة)؛ ومنهاج الإدماج في التكوين المهني موجه للأطفال الممكن إلحاقهم بالتكوين المهني (3 مستويات وغلاف زمني يبلغ 432 ساعة)؛ ومنهاج أطفال الوسط القروي يستهدف تعليم الأطفال المنتمين لهذا الوسط (3 مستويات وغلاف زمني يبلغ 432 ساعة) ؛ ثم منهاج الإدماج الاجتماعي الموجه للأطفال الموجودين في وضعية صعبة من قبيل أطفال الشوارع ونزلاء مراكز حماية الطفولة والأطفال في وضعية شغل (3 مستويات وغلاف زمني يبلغ 216 ساعة).

32 - يتم تحويل ما يقارب 55% من الميزانية إلى الأكاديميات الجهوية للتربية والتكوين (مديرية التربية غير النظامية).

أهداف التنمية المستدامة (SDGs)

في غشت 2015 وافقت 193 دولة على الأهداف السبعة عشر التالية للتنمية المستدامة للفترة 2015-2030

1. إنهاء الفقر بكل أشكاله في كل مكان.
2. إنهاء الجوع، تحقيق الأمن الغذائي وتحسين التغذية وتعزيز الزراعة المستدامة.
3. ضمان حياة صحية وتعزيز الرفاه للجميع من جميع الأعمار.
4. ضمان تعليم ذا جودة شامل ومتساوي وتعزيز فرص تعلم طوال العمر للجميع.
5. المساواة بين الجنسين تحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين جميع النساء والفتيات.
6. ضمان الوفرة والإدارة المستدامة للمياه والصحة للكل.
7. ضمان الحصول على الطاقة الحديثة بأسعار معقولة والتي يمكن الاعتماد عليها والمستدامة للجميع.
8. تعزيز النمو الاقتصادي النامي والشامل والمستدام والتوظيف الكامل والمنتج بالإضافة إلى عمل لائق للجميع.
9. بناء بنية تحتية مرنة وتعزيز التصنيع الشامل والمستدام وتعزيز الابتكار.
10. تقليل عدم المساواة في داخل الدول وما بين الدول وبعضها البعض.
11. جعل المدن والمستوطنات الإنسانية شاملة وآمنة ومرنة ومستدامة.
12. ضمان الاستهلاك المستدام وأنماط الإنتاج.
13. التصرف العاجل لمكافحة التغير المناخي وتأثيراته.
14. الاستخدام المُحافظ والمستدام للمحيطات والبحار والموارد البحرية للتنمية المستدامة.
15. حماية واستعادة وتعزيز الاستخدام المستدام للنظم الإيكولوجية الأرضية، إدارة الغابات بصورة مستدامة ومكافحة التصحر ووقف تدهور الأراضي واستعادتها ووقف فقدان التنوع البيولوجي.
16. تعزيز الجمعيات المُسالمة والشاملة للتنمية المستدامة، وتوفير الحصول على العدالة للجميع وبناء مؤسسات فعالة وقابلة للمحاسبة وشاملة على كافة المستويات.
17. تقوية وسائل تنفيذ وإعادة تنشيط الشراكة العالمية للتنمية المستدامة.

غير أن المكتسبات المحرزة من قِبل برامج التربية غير النظامية تصطدم بالكثير من الصعوبات والتحديات، في مقدمتها:

- نقص المعطيات الإحصائية وتباينها في كثير من الأحيان خصوصا منها ما يتعلق بأعداد الطفلات والأطفال المستهدفين، سواء من الذين لم يلتحقوا بالمدرسة قط، أو من أولئك الذين انقطعوا عن الدراسة، وأيضا ما يخص نسب التكرار ومعدلات الهدر.

ومع ذلك، يمكن التأكيد أن التطور المسجَّل في برامج التربية غير النظامية يظل نسبيا وذا تأثير محدود، ولا يوازي، من حيث معدلاته، التزايد المطرد لعدد الطفلات والأطفال في سن التمدرس الموجودين حاليا خارج المدرسة، الذين بلغ عددهم ما يناهز 650 ألف طفل (ة) (الفئة العمرية 6-15 سنة) حسب نتائج الإحصاء العام للسكان والسكنى لسنة 2014، تشكل الإناث ضمنهم ما يقارب 59%، وأطفال وطفلات الوسط القروي ما يناهز 75%، أما الأطفال والطفلات المشغَّلون في مختلف الأعمال فبلغت نسبتهم 17%[33].

ويُتوقَّع، حسب الاسقاطات الصادرة عن المندوبية السامية للتخطيط، أن يكون عدد الأطفال والطفلات غير المتمدرسين أزيد من 265 ألف طفل (ة) سنة 2025، وأزيد من 170 ألف (ة) طفل سنة 2030، وذلك في حال استمرار نفس وتيرة التمدرس ونفس نزيف الهدر والانقطاع عن الدراسة.

أما وزارة التربية الوطنية والتكوين المهني فإنها تقدّر عدد الأطفال (ات) من الفئة العمرية 8-15 سنة الموجودين خارج المدرسة حاليا في حوالي 700 ألف[34].

- ضعف الطلب والإقبال ومحدودية استقطاب الفئات المعنية من قبل هذه البرامج التي غالبا ما تفتقر أيضا لحسن الاستهداف ودقته؛

33 - المصدر: المندوبية السامية للتخطيط، نتائج الإحصاء العام للسكان والسكنى، 2014.
34 - المصدر: وزارة التربية الوطنية والتكوين المهني، مديرية التربية غير النظامية، 2016

- محدودية المكتسبات الدراسية بالنسبة للمستفيدين(ات) من هذه البرامج، وضعف معدلات إدماجهم في التعليم النظامي والتكوين المهني التي لا تتعدى حاليا 35% من المسجلين رغم تطور هذا المعدل الذي لم يكن يتعدى 10% بالنسبة للفترة 1998-2008[35]؛ مما يدل على نوع من الارتهان في حلقة غير مجدية للتصدي للهدر، لأنها تعيد إنتاجه من جديد؛

- العمل في فضاءات غالبا ما تكون غير ملائمة، واعتماد تأطير أهم سماته ضعف التكوين وعدم الاستقرار في ارتباط بتنفيذ البرامج، مع توظيف مناهج وأنظمة للامتحان والتقييم تظل محط مساءلة من حيث الملاءمة والنجاعة؛

- هشاشة الممرات والجسور بين التربية غير النظامية والتعليم النظامي والتكوين المهني، وعدم وضوح معاييرها وآلياتها؛

- نهج تدبير متردد لهذه البرامج منذ وضعها إلى اليوم بمتدخلين متعددين تتباين مستويات تدخلهم ومساهماتهم، وبتنسيق محدود وموسمي بين المستوى المركزي والمستوى الجهوي والمحلي، مما يؤشر على هشاشة في حكامة هذه البرامج، التي غالبا ما يُنظر إليها وكأنها عبء إضافي، والتي تتسم أيضا بعدم وضوح المسؤوليات وتداخلها، وخصوصا بين الوزارة وبين الجمعيات الشريكة[36]، كما تفتقر إلى التتبع والمراقبة والتقييم المبني على النتائج، بغاية التصحيح والمزيد من النجاعة[37]؛

- تمويلات بمصادر غير قارة وغير مستديمة، ولا تسمح بالتحقيق الشامل والفعال للأهداف والنتائج المتوخاة، من الأمثلة على ذلك التكلفة الفردية السنوية الحالية المخصصة للمستفيد من برامج التربية غير النظامية التي لا تتجاوز 1000 درهم، وهي تكلفة ضعيفة مقارنة بمتطلبات هذا النوع من التربية، ومقارنة أيضا بما هو معمول به في التعليم الأولي (3375 درهما)، والابتدائي (7552 درهما)، والإعدادي (8469 درهما)، والتأهيلي (12317 درهما)[38].

والنتيجة، هي أن هذه البرامج تتسم بمردودية داخلية وخارجية متدنية، كما أنها أضحت تتحول بالتدريج إلى قطاع مواز للمدرسة النظامية، ينتعش من الصعوبات التي تعاني منها هذه المدرسة في التعميم الجيد والمنصف للتعليم، ليتسع ويحقق تضخما مُطَّردا، وينتقل، على نحو تصاعدي، من موقع برامج مؤقتة استدراكية، إلى شبه منظومة قائمة على هامش المدرسة النظامية.

35 - رأي المجلس الأعلى للتعليم رقم 2009/03 في موضوع « واقع برامج التربية غير النظامية ومحاربة الأمية وآفاقها»، يوليوز 2009.

36 - يتم حاليا تدبير الشراكة على المستوى الإقليمي، غير أن تطور عدد الجمعيات المنخرطة في هذه البرامج يتطلب الارتقاء بمهنية الجمعيات وتيسير تدبير الشراكة ضمن أولويات الأكاديميات الجهوية والمديريات الإقليمية.

37 - صدرت تسع مذكرات بين 2010 و2017 تؤطر: إجراء امتحانات الإدماج في التعليم النظامي ومراكز التكوين وشهادة الدروس الابتدائية لفائدة تلاميذ التربية غير النظامية (2007)؛ وإدماج أطفال التربية غير النظامية في التكوين بالتدرج (2010)؛ وفي أسلاك التعليم النظامي (2010)؛ وتوسيع مجال الضمانات (التأمين) ليشمل تلاميذ التربية غير النظامية (2011)؛ واستفادتهم من خدمات الدعم الاجتماعي (2014)؛ وإدراج المعطيات الخاصة بهؤلاء التلاميذ في منظومة «مسار» للتدبير المدرسي (2014)؛ وتسليم الشواهد المدرسية (2016).

38 - وزارة التربية الوطنية والتكوين المهني، الحسابات الوطنية للتربية، أكتوبر 2015.

الجزء الثاني :

من أجل نفَس أقوى وأكثر نجاعة لاستيفاء مهام التربية غير النظامية في أفق سنة 2025

من منطلق كون الإعمال التام للحق في التربية والتكوين يُعدّ تحديا وازنا على المدرسة المغربية رفعه دون تأخير، عبر كسب رهان التعميم التام والشامل لتعليم جيد لجميع الطفلات والأطفال البالغين سن التمدرس، وضمان مواصلتهم المواظبة لمسارهم الدراسي والتكويني في التربية النظامية؛

واستنادا إلى أحكام دستور المملكة التي تنص على واجب الدولة في ضمان حق المواطنات والمواطنين في التربية والتكوين، في انسجام مع المواثيق والاتفاقيات الدولية المصادق عليها من قبل المغرب، من هذه الأحكام على الخصوص:

- تيسير الدولة، والمؤسسات العمومية، والجماعات المحلية، لأسباب استفادة المواطنات والمواطنين على قدم المساواة من الحق في الحصول على تعليم عصري ميسر الولوج وذي جودة... والتنشئة على التشبث بالهوية المغربية، والثوابت الوطنية الراسخة، والتكوين المهني، والاستفادة من التربية البدنية والفنية (الفصل 31)؛
- اعتبار التعليم الأساسي حقا للطفل، وواجبا على الأسرة والدولة (الفصل 32)؛
- تيسير ولوج الشباب للثقافة والعلم والتكنولوجيا والفن والرياضة (الفصل 33)؛
- تأهيل الأشخاص المعاقين (الفصل 34).

وانسجاما مع ما تضمنته الرؤية الاستراتيجية للإصلاح 2015-2030 من رافعات أساسية للتغيير[39]، تتمثل رهاناتها الكبرى في ترسيخ مدرسة الإنصاف، والجودة للجميع، والارتقاء الفردي والمجتمعي، باعتبارها النواظم الثلاثة الجوهرية للإصلاح المستهدف؛

واعتبارا لكون التربية والتعليم، وخصوصا، في المراحل الأولى من حياة الطفل(ة) تقع ضمن مسؤولية الدولة أولا ثم الأسر؛ مما يملي ضرورة إيلاء عناية قصوى لشريحة مهمة من الأطفال واليافعين، فتيات وفتيان، المتواجدين خارج المنظومة التربوية، إما لعدم لتحاقهم بالمدرسة أصلا، أو بسبب انقطاعهم عن الدراسة، وذلك باعتماد برامج استدراكية انتقالية يكون هدفها إعادة إدماجهم في المدرسة النظامية أو تأهيلهم للحياة المهنية؛

الحق في التعليم في المواثيق الدولية

- «الإعلان العالمي لحقوق الإنسان» (1948) في مقدمة المواثيق الدولية التي أولت اهتماما بالحق في التعليم:
«لكل شخص حق في التعليم، ويجب أن يوفر التعليم مجانا، على الأقل في مرحلتيه الابتدائية والأساسية. ويكون التعليم الابتدائي إلزاميا. ويكون التعليم الفني والمهني متاحا للعموم. ويكون التعليم العالي متاحا للجميع تبعا لكفاءتهم»
- «العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية» (1976):
- إقرار الدول الأطراف في العهد بحق كل فرد في التربية والتعليم؛
- ضمان الممارسة التامة لهذا الحق من خلال جعل التعليم الابتدائي إلزاميا مع إتاحته للجميع؛
- تشجيع التربية الأساسية أو تكثيفها إلى أبعد مدى ممكن لفائدة الأشخاص الذين لم يتلقوا أو لم يستكملوا الدراسة الابتدائية.
- اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة (1981):
- تحقيق المساواة بين المناطق الريفية والحضرية على السواء، في المناهج الدراسية، وفي الامتحانات، وفي مستويات مؤهلات المدرسين، وفي نوعية المرافق والمعدات الدراسية، وفي فرص الحصول على المنح والإعانات الدراسية الأخرى.
- اتفاقية مكافحة التمييز في مجال التعليم/ اليونسكو (دجنبر 1960):
- ضمان تكافؤ مستويات التعليم في كافة المؤسسات التعليمية العامة في نفس المرحلة، وتعادل الظروف المتصلة بجودة التعليم المقدمة ونوعيته؛
- القيام بالوسائل المناسبة، بتشجيع ودعم الأشخاص الذين لم يتلقوا أي تعليم ابتدائي، أو لم يتموا الدراسة في المرحلة الابتدائية حتى نهايتها، وتوفير الفرص أمامهم لمواصلة التعلم على أساس قدراتهم الفردية

39 - الرؤية الاستراتيجية للإصلاح 2015-2030 من أجل مدرسة الإنصاف والجودة والارتقاء، الرافعات: 3 - 5 - 7 - 8 - 11 - 15 - 22.

فإن المجلس يؤكد جازما أن الفضاء الطبيعي للتعلم والتكوين هو المدرسة النظامية، ومن ثم يشدد على ضرورة التعاطي مع برامج التربية غير النظامية باعتبارها ذات مهمة استثنائية ومؤقتة ومحدودة في الزمن، تعالج اختلالا راكمته المدرسة النظامية منذ عدة سنوات، يتعلق بحالات عدم التمدرس، والهدر والانقطاع عن الدراسة، من خلال تحقيق الاستدراك المتوخى بالنجاعة اللازمة على كل المستويات، في اتجاه تمكين جميع الفتيات والفتيان، ولاسيما الفئة العمرية 8-15 سنة، الموجودين خارج المدرسة من مقعد بيداغوجي في التعليم والتكوين النظاميين.

لبلوغ هذه الغاية، يقترح المجلس مداخل العمل التالية:

المدخل الأول : إدراج برامج التربية غير النظامية ضمن المهام الأساسية للمدرسة النظامية وفق حكامة ناجعة لتدبيرها، وذلك من خلال

- وضعُ تنفيذِ هذه البرامج في صميم مسؤولية فضاءات المدرسة النظامية إلى حين إتمام مهامها الاستدراكية والإدماجية، مع تخويلها تمييزا إيجابيا من حيث العناية والمجهود والوسائل الكفيلة بتمكّن هذه البرامج من بلوغ أهدافها واستيفاء مهامها.

في نفس السياق، يتعين تمتيع الأطفال واليافعين، فتيات وفتيان، المستهدفين بهذه البرامج، بنفس وضعية تمدرس تلاميذ التعليم النظامي، من حيث: فضاءات التعلم؛ والتأطير؛ والوسائط التعليمية؛ وتقييم المكتسبات، والحياة المدرسية؛ والدعم التربوي والنفسي والاجتماعي؛ والتأمين[40]؛

- نهج حكامة ناجعة لبرامج التربية غير النظامية تأخذ في الاعتبار الطبيعة المؤقتة لهذه البرامج، تقوم على:

  - التنسيق بين مختلف المتدخلين والانسجام في الأهداف، والشراكة في التمويل والإنجاز؛

  - تدبير القرب الذي يعني تضافر مقومين اثنين: الديمقراطية التشاركية واللاتمركز، ففي الوسط التربوي، ينطوي تدبير القرب على الانفتاح على المحيط في اتجاهين تكامليين: إشراك المجتمع المحلي في الشأن المدرسي؛ وانفتاح المدرسة على هذا المجتمع؛

  - إرساء جسور وروابط إدماجية واضحة ومعلَنة بين التعليم النظامي (الابتدائي والإعدادي على الخصوص) وبين برامج التربية غير النظامية، تسري على جميع الفئات المعنية، من شأنها تيسير إعادة إدماجها في المستويات الملائمة من هذين السلكين التعليميين؛

  - تدقيق العلاقة بين التربية غير النظامية وبين منظومة التكوين المهني، على نحو يمكّن اليافعين(ات) المستحقين (ات) الذين استوفوا الشروط البيداغوجية ولاسيما تحصيل الكفايات اللازمة من متابعة تكوينات مهنية وحِرَفية تيسِّر لهم الاندماج في الحياة العملية بسلاسة، وذلك ضمن سيرورة تنطلق من الاستئناس المهني، إلى التأهيل من أجل ولوج أنماط التكوين المتوفرة حسب الاستحقاق والميول، ووفق ضوابط ومعايير للتوجيه تعتمدها المؤسسات الحاضنة للتربية غير النظامية، بتنسيق مع قطاع التكوين المهني على المستوى الجهوي.

على أن يستند ذلك إلى نوع من التناغم في التعلمات بين برامج التربية غير النظامية وبين مستويات التكوين المهني المرغوبة.

40 - توصية أكد عليها رأي المجلس الأعلى للتعليم لسنة 2009 في المدخل المتعلق بالحكامة والتدبير، ص 23، مع نوع من التصرف في إطار السياق والتوجه الجديدين.

- إدراج قضايا ومتطلبات التربية غير النظامية ضمن مشروع المؤسسة، مما سيمكن من تحديد أهدافها المحلية بدقة، وضمان سبل تنفيذها وانسجامها مع الخريطة التربوية، واستقطاب الدعم اللازم، ومن ثم ترسيخ مسؤولية المدرسة النظامية في إطار الاستقلالية؛

وهو ما يعني ترسيخ مدرسة نظامية دامجة تتفاعل مع محيطها، ومع البرامج الأخرى بشكل مستمر، وتكون مسؤولة فعلا عن تربية وتعليم جميع الطفلات والأطفال المتواجدين بمحيطها الترابي، دون أي تمييز.

- استلهام الممارسات التربوية الإدماجية الناجحة، ومنها على سبيل المثال تجربة برنامج التكوين المهني الميسّر للاندماج، الموجّه للمهاجرين المقيمين بالمغرب، والمتميز بنجاعته المنهجية والمسطرية والتشجيعية.

على أن يستند استكشاف هذه الممارسات الجيدة وتثمينها وتعميمها على معايير موضوعية، من قبيل: معدل الاستقطاب؛ معدل التأطير؛ معدل الإدماج؛ مستوى التعبئة؛ جودة القيادة وقدرات التدبير...

أكد إطار العمل الخاص بالتعليم حتى عام 2030 الذي صدر عن المنتدى العالمي للتربية 2015 المنعقد بإنشيون، بكوريا الجنوبية، على ضرورة العمل على تعميم التعليم الجيد المنصف والشامل والتعلُّم مدى الحياة للجميع بحلول عام 2030. وقد ورد في فقرته 6 ما يلي: «نتعهّد بتوفير فرص حقيقية للتعليم والتدريب للأطفال والمراهقين الكثيرين غير الملتحقين بالمدارس، الذين يتطلب وضعهم اتخاذ تدابير فورية هادفة ومستدامة لضمان التحاقهم جميعاً بالمدارس وضمان تمكينهم جميعاً من التعلّم.»

المدخل الثاني : تجديد الأهداف ومقاربة الاستهداف

تأكيدا لما ورد في الرأي السابق للمجلس الأعلى للتعليم، وموازاة مع مجهود التعميم المنتظم والمستديم للتعليم وتوفير مقعد بيداغوجي لكل طفلة وطفل في سن التمدرس إلى غاية إتمامه للتعليم الإلزامي[41]، مع تجفيف منابع وأسباب الهدر والانقطاع المدرسيين، يتطلب الطابع المؤقت للتربية غير النظامية وضع برنامج عمل يتم تطبيق أهدافه كما يلي:

- إنجاز إحصاء شامل[42] للطفلات والأطفال المعنيين بالاستدراك والإدماج، خصوصا أولئك غير المتمدرسين أو في وضعية إعاقة أو وضعيات صعبة أو خاصة، بمن فيهم أبناء المهاجرين المقيمين بالمغرب...، مع نهج مقاربة جديدة للاستهداف، تأخذ في الاعتبار اختلاف مكونات الفئات المعنية، ومستوياتها الدراسية، وحاجياتها من التعلم والتكوين والدعم، مع إيلاء عناية مضاعفة للوسط القروي وشبه الحضري وللفتيات، وكذا ذوي الوضعيات الخاصة والصعبة، ويمكن التنسيق في هذا المجال مع القطاعات ذات الصلة أو ذات الاختصاص الموضوعاتي قصد تيسير هذه العملية.

41 - توصية وردت في رأي المجلس الأعلى للتعليم لسنة 2009 ضمن المدخل المتعلق بالأهداف والاستهداف، المقتضى 39، نقطة ج مع نوع من التصرف في إطار السياق والتوجه الجديدين.

42 - توصية أكد عليها الرأي السابق للمجلس ضمن عناصر المدخل المتعلق بالأهداف والاستهداف، المقتضى 38 مع نوع من التصرف في إطار السياق والتوجه الجديدين.

في ارتباط بذلك، يتعين تنويع مقاربات الاستقطاب وأساليب تحفيز الطلب لدى الأسر، من أجل تعزيز تسجيل أبنائها وبناتها في هذه البرامج، بتعاون مع شركاء القرب، وعلى رأسهم الجماعات الترابية، والجمعيات المحلية، ومؤسسات التعليم الخاص.

في هذا الإطار، يمكن اقتراح ثلاثة مقومات متضافرة:

- المقوم القانوني: المتمثل في الإعمال الحازم لمقتضيات القانون المتعلق بإلزامية التعليم الأساسي؛
- المقوم التواصلي: المتعلق بتحسيس الأسر المعنية بأهمية تعلم أبنائها وبضرورة مواكبتها لتمدرسهم أطول مدة ممكنة، وذلك في إطار الارتقاء الفردي والمجتمعي؛
- المقوم الاجتماعي: الهادف إلى إدراج الأسر في وضعية فقر المستفيد أبناؤها من برامج التربية غير النظامية، ضمن الأسر المشمولة ببرنامج الدعم المالي المشروط «تيسير»، وبرامج أخرى للدعم بتنسيق مع الشركاء المحليين والجهويين.

- استكمال استدراك تمدرس جميع الطفلات والأطفال الموجودين خارج المدرسة، وذلك خلال مدة أقصاها سنة 2025، على أساس الشروع في التدابير التحضيرية لإنجاز هذه الأهداف ابتداء من الموسم الدراسي 2017-2018؛
- إحداث آلية مؤسساتية لليقظة والرصد والمواكبة والتتبع والدعم، تكون مسؤوليتها الأساسية اتخاذ التدابير اللازمة لتحصين المدرسة النظامية من كل أنواع الهدر والانقطاع والهشاشة والفشل الدراسي.

لهذا الغرض تتولى هذه الآلية، بالأساس، المهام التالية:

- رصد التلاميذ (ات) الذين يواجهون صعوبات دراسية أو اجتماعية أو اقتصادية قد تشكل بالنسبة إليهم عامل تعثر أو فشل دراسي أو خطر هدر أو انقطاع، بأسلوب استباقي، وبمشاركة فعلية لمدرسيهم؛
- تتبع هؤلاء التلاميذ (ات) ومواكبتهم لمدة زمنية محدودة في البرامج الملائمة للدعم التربوي والبيداغوجي، أو الدعم النفسي، أو الدعم الاجتماعي، داخل المدرسة النظامية نفسها التي ينتمون إليها، وتأهيلهم لمسايرة الإيقاع العادي للدراسة، دون أن يشكل ذلك خللا أو ارتباكا في مسارهم الدراسي النظامي الاعتيادي.

- استقبال الطفلات والأطفال المعنيين داخل المدارس النظامية أساسا، ومعاملتهم وفق الأنظمة الداخلية[43] لهذه المدارس، اعتبارا لكونه يمثل أول خطوة إيجابية في سيرورة إدماجهم النفسي والتربوي.

علاوة على ضرورة استثمار قاعات المدارس القروية، وكذا المدارس الجماعاتية قصد تقريب برامج التربية غير النظامية من الطفلات والأطفال المعنيين بها في الوسط القروي، وفي المناطق النائية، بناء على نتائج الإحصاء الموصى به في هذا المدخل الثاني.

إطار عمل داكار (المنتدى العالمي للتعليم)

ترمي الأهداف الستة للتعليم للجميع المتفق عليها دولياً إلى تلبية حاجات التعلم لجميع الأطفال، والشباب والكبار بحلول عام 2015.

- الهدف 1 : توسيع وتحسين الرعاية والتربية على نحو شامل في مرحلة الطفولة المبكرة، وخاصة لصالح أكثر الأطفال تأثرا وأشدهم حرمانا.
- الهدف 2 : العمل على أن يتم بحلول عام 2015 تمكين جميع الأطفال من الحصول على تعليم ابتدائي جيد ومجاني وإلزامي، وإكمال هذا التعليم مع التركيز بوجه خاص على البنات والأطفال الذين يعيشون في ظروف صعبة وأطفال الأقليات الإثنية.
- الهدف 3 : ضمان تلبية حاجات التعلُّم لكافة الصغار والراشدين من خلال الانتفاع المتكافئ ببرامج ملائمة للتعلُّم واكتساب المهارات اللازمة للحياة.
- الهدف 4 : تحقيق تحسين بنسبة 50 في المائة في مستويات محو أمية الكبار بحلول عام 2015، ولاسيما لصالح النساء، وتحقيق تكافؤ فرص التعليم الأساسي والتعليم المستمر لجميع الكبار .

43 - توصية أكد عليها الرأي السابق للمجلس ضمن مدخل بنيات الاستقبال والتأطير التربوي، المقتضى 45 مع نوع من التصرف في إطار السياق والتوجه الجديدين.

- الهدف 5: إزالة أوجه التفاوت بين الجنسين في مجال التعليم الابتدائي والثانوي بحلول عام 2005، وتحقيق المساواة بين الجنسين في ميدان التعليم بحلول عام 2015، مع التركيز على تأمين فرص كاملة ومتكافئة للفتيات للانتفاع والتحصيل الدراسي في تعليم أساسي جيد.
- الهدف 6 : تحسين الجوانب النوعية للتعليم كافة وضمان الامتياز للجميع بحيث يحقق جميع الدارسين نتائج واضحة وملموسة في التعلُّم، ولاسيما في القراءة والكتابة والحساب والمهارات الأساسية للحياة.

المدخل الثالث : ملاءمة الهندسة البيداغوجية وتقوية التأطير

- علاوة على ترصيد المكتسبات المنهاجية والبيداغوجية التي راكمتها هذه البرامج، وبغية تقويتها، يتعين بذل مجهود في اتجاه تمكين تلميذات وتلاميذ التربية غير النظامية من الاستفادة من نفس مقومات النموذج البيداغوجي المتضمَّن في الرؤية الاستراتيجية للإصلاح، ولاسيما الهندسة اللغوية الجديدة، والاستعمال المتقَن للتكنولوجيات الرقمية، مع تعزيز وظيفة التثقيف ضمن هذه البرامج؛
- استثمار الكفاءات المتوافرة من مُدرّسي التعليم الابتدائي والتعليم الإعدادي، وتشجيعهم على الاضطلاع بمهمة تأطير برامج الاستدراك، مقابل حوافز مادية مناسبة، وتكوين[44] تكميلي وظيفي يقربهم من خصوصيات هذه الفئة من التلاميذ (ات)، ومن حاجياتهم التربوية والتعليمية؛
- وضع برامج تكوينية ملائمة وناجعة لفائدة مؤطري برامج التربية غير النظامية التابعين للجمعيات، قصد تمكينهم من الكفايات اللازمة لأداء مهامهم، ومن ثم توفير شبكة من الأطر المؤهَّلة للقيام بهذه المهمة على النحو الأمثل.

يمكن في هذا الصدد، أن تلعب مراكز تكوين الأطر دورا أساسيا في توفير تكوينات قصيرة مكثفة لفائدة المؤطرين، يكون مضمونها مبنيا على نتائج استمارة تُعمَّم على الشركاء قصد رصد الجوانب التي تستلزم تحسين القدرات، وكذا الحاجات التكوينية التي سيتم التعبير عنها.

المدخل الرابع : تطوير نظام التقييم البيداغوجي في اتجاه الاعتراف بالمكتسبات المؤهلة لإعادة الإدماج

في ارتباط بتدقيق النموذج البيداغوجي لبرامج التربية غير النظامية وملاءمته وتعزيزه بكل أنواع الدعم، بغية تحقيق نجاعة أكبر للتعلمات والمكتسبات، يتعين تطوير نظام التقييم البيداغوجي والامتحانات، والعمل بآلية التتبع والتوجيه المنتظم، في اتجاه الاعتراف بالمكتسبات المؤهلة لإعادة الإدماج حسب التمكن من المعارف والكفايات المطلوبة في كل مستوى دراسي أو تكويني نظامي مستقبل.

المدخل الخامس : تعزيز الشراكة المؤسساتية القائمة على التعاقد، من أجل انخراط أكثر نجاعة

- نهج مقاربة جديدة للشراكة مع الجمعيات والمؤسسات العاملة في برامج التربية غير النظامية، في اتجاه جعلها مؤسساتية، شاملة لمختلف متطلبات هذه البرامج بما في ذلك الأنشطة الثقافية والرياضية وغيرها، مبنية على النتائج وخاضعة لتقييم منتظم؛

يتعين، في هذا الصدد، تدقيق أدوار الجمعيات على نحو يضمن تناغم هذه الأدوار وانسجامها مع غايات هذا الورش الاستدراكي الإدماجي، مع التأكيد أن الجمعيات الشريكة يتعين أن تستفيد من خدمات الوزارة، ولاسيما فيما يتعلق بالوظيفة البيداغوجية ذات الطبيعة المعقدة والحاسمة في مستقبل الأطفال (ات) المعنيين؛

- إرساء شراكة تعاقدية مع جمعيات أمهات وآباء وأولياء التلاميذ، سواء على صعيد المؤسسات التعليمية المحتضنة لهذه البرامج، أو المتواجدة بالمدارس القريبة من فضاءات استقبال تلميذاتها وتلاميذها، قصد تيسير إسهامها في هذه البرامج، وعلى الخصوص من حيث: تقوية التواصل مع الأسر المعنية والإدارة التربوية؛ المشاركة في مهام اليقظة ورصد ومواكبة وتتبع ودعم تلاميذ المدرسة النظامية المهددين بخطر الانقطاع؛ دعم الأنشطة المختلفة لفائدة التلاميذ؛ المواكبة الاجتماعية...

44 - توصية أكد عليها الرأي السابق للمجلس ضمن مدخل بنيات الاستقبال والتأطير التربوي، المقتضى 45 مع نوع من التصرف في إطار السياق والتوجه الجديدين.

- السهر على الانخراط الفعلي للجماعات الترابية (مجالس الجهات، المجالس الإقليمية، الجماعات المحلية)، سواء من خلال مبادرات ذاتية، أو بشراكة لامركزية مع الأكاديميات الجهوية للتربية والتكوين والمديريات الإقليمية للتربية الوطنية والتكوين المهني، قصد دعم جهود التربية غير النظامية، سواء بالنسبة لإنجاز الإحصاء الشامل للطفلات والأطفال المعنيين، أو بالنسبة لتقريب برامج التربية غير النظامية من المناطق النائية وصعبة الولوج، ومن ثم جعل الانشغال بهذا الورش جزءً من مخططات التنمية الترابية.

في هذا الصدد، تدعو الرؤية الاستراتيجية للإصلاح في رافعتها الأولى (تحقيق المساواة في ولوج التربية والتكوين) إلى تفعيل مشاركة الجماعات الترابية في النهوض بالمدرسة، وذلك بالتنصيص على مساهمتها في مجهود التعميم المنصف في القانون المنظم لها، مع تخصيص التمويل اللازم لذلك، ووضع آلية للتنسيق بين جميع المرافق العمومية على الصعيدين الجهوي والمحلي، لتمكين مؤسسات التربية والتكوين من فضاءات ملائمة ومحيط قادر على تعزيز شروط تعميم منصف للتعليم، ميسر للنجاح الدراسي والتكويني للمتعلم.

في هذا الاتجاه، يمكِن أيضا استثمار الإمكانيات والآليات التي تتيحها «السياسة العمومية المندمجة لحماية الطفولة بالمغرب» و«برنامجها التنفيذي 2015-2025»، التي تبنتها الحكومة في يونيو 2015، والتي تعتبر مشروعا حكوميا يوضح الرؤية المشتركة، ويسعى إلى تكامل سياسة حماية الطفولة مع السياسات الوطنية الأخرى، بما فيها السياسة العمومية للتربية والتكوين[45].

- إرساء نموذج نوعي للشراكة مع مؤسسات التعليم والتكوين الخاصّين من أجل تشجيع إسهامهما في جهود التربية غير النظامية، وفي إدماج جزء من تلاميذهما في مؤسساته في إطار مبدأي التضامن الاجتماعي والمسؤولية الاجتماعية للقطاع الخاص.
- إقامة نموذج للشراكة التعاقدية مع النسيج الاقتصادي وتمثيلياته المهنية والاجتماعية، قصد إشراك المقاولات في تكوين اليافعين ذوي التوجيه المهني من بين تلاميذ (ات) التربية غير النظامية، قصد الإسهام، عبر التدريب الميداني، في إعدادهم للحياة المهنية.

المدخل السادس : الرفع من التمويل واستكشاف سبل جديدة لتنويع مصادره

- رصد الاعتماد المالي السنوي الكافي ضمن الميزانية المخصصة لهذه البرامج[46]، والعمل على تنويع مصادره وفق ما أوصت به الرؤية الاستراتيجية 2015-2030 في الرافعة 15 «استهداف حكامة ناجعة لمنظومة التربية والتكوين»، ولاسيما تقوية التعاون الدولي في هذا الصدد، كل ذلك، على نحو يراعي البلوغ التام للأهداف الجديدة المقترحة في هذا التقرير، في المدى الزمني المحدد لها (أفق 2025)؛

- تقريب التكلفة الفردية السنوية للمستفيدين من هذه البرامج من السقف المعياري المعمول به في التعليم الإلزامي، مع ضرورة التحديد الدقيق لمكونات هذه التكلفة حتى يتسنى تقييم نتائجها على النحو الأمثل.

هذا، مع الإشارة إلى أن التمويل المقصود يتعلق بضمان التغطية اللازمة لتكاليف الوظيفة الاستدراكية والإدماجية المؤقتة لبرامج التربية غير النظامية، وتسهيل إتمامها لهذه المهمة في الأجل المذكور، وليس لإدامتها.

45 - نصت وثيقة السياسة العمومية المندمجة لحماية الطفولة بالمغرب التي تبنتها الحكومة في يونيو 2015، في «الهدف الاستراتيجي الثاني: إحداث أجهزة ترابية مندمجة لحماية الطفولة « على إحداث آليات للتظلم والرصد المبكر للأطفال والأسر في وضعية هشة داخل المصالح الاجتماعية للجماعات الترابية والعمالات والأقاليم، وكذا تعزيز تدابير محاربة الانقطاع عن الدراسة وتشجيع التعليم ما قبل المدرسي.

46 - توصية أكد عليها الرأي السابق للمجلس ضمن المدخل الخاص بالتمويل، المقتضى 50 مع نوع من التصرف في إطار السياق والتوجه الجديدين.

المدخل السابع : إرساء نظام قار لتتبع وتقييم برامج التربية غير النظامية ونتائجها

- خلال المدى الزمني المؤقت لهذه البرامج، يتعين إرساء نظام ناجع للتتبع اليقظ والتقييم المنتظم بمؤشرات تنسجم مع الضوابط المعمول بها في التعليم النظامي[47]، مع تكييفها مع خصوصيات وحاجيات هذه البرامج، ومع متطلبات تتبع التلاميذ (ات) المعنيين من حيث التعلم والتكوين وأنظمة الامتحان ومآلات المستفيدين (ات)...، وإدماجها في المنظومة المعلوماتية للقطاع الحكومي الوصي؛
- إدراج المجلس الأعلى للتربية والتكوين والبحث العلمي الحصيلةَ السنوية لهذه البرامج ونتائجها ضمن المهمة التقييمية التي تضطلع بها الهيئة الوطنية للتقييم لديه؛
- تضمين نتائج هذا التقييم في تقرير سنوي يمكّن من الوقوف على الأشواط المقطوعة، ومن تجاوز الصعوبات والتعثرات لضمان حسن تنفيذ برامج التربية غير النظامية وفق أهدافها، وفي المدى الزمني المخصص لها.

47 - توصية أكد عليها الرأي السابق للمجلس ضمن المقتضى 52 مع نوع من التصرف في إطار السياق والتوجه الجديدين.

خلاصات وتوصيات ختامية

إن المجلس الأعلى للتربية والتكوين والبحث العلمي، وهو يصدر هذا التقرير الذي يتوخى من ورائه التوصية بنهج برامج مؤقتة للتربية غير النظامية، الهادفة إلى الاستدراك وإعادة التمدرس والإدماج، في أفق التعميم الشامل للمدرسة النظامية، فإنه:

أ – يجدد التأكيد أن هذه البرامج الاستدراكية:

- تقع في صلب مسؤولية الدولة والأسر تطبيقا لأحكام الدستور، والتشريعات القاضية بالتعميم الإلزامي للتعليم الأساسي وبالحق في مواصلة التعليم والتكوين ما بعد التعليم الإعدادي، لكن هذه المسؤولية تقع بالدرجة الأولى على القطاعات الحكومية المكلفة بالتربية والتكوين؛
- يتعين التعاطي معها باعتبارها مكونا أساسيا من مكونات المنظومة التربوية إلى حين إتمام مهامها المؤقتة، الاستدراكية والإدماجية؛
- لا يمكن أن تكون برنامجا ثانويا، أو على هامش التربية النظامية، بل أولوية قصوى، ولاسيما من حيث علاقتها الوثيقة بأهداف إلزامية التعليم وتعميمه، ومن ثم، بضرورات تحسين المؤشرات ذات الصلة بضمان الحق في التربية للجميع والإسهام في بلوغ أهداف التنمية البشرية؛

ب – يؤكد أن إنجاح منظومة تربوية وطنية قائمة على الإنصاف والجودة والارتقاء الفردي والمجتمعي، يجب أن يستحضر على الخصوص ما يلي:

- العمل في أقرب الآجال على وضع مخطط عمل، ببرمجة زمنية دقيقة ومحددة لاستدراك تعليم وتكوين فئات الطفلات والأطفال واليافعين (ات) الموجودين (ات)، لسبب من الأسباب، خارج المدرسة النظامية؛
- استكمال مجهود تعميم التمدرس لفائدة الطفلات والأطفال البالغين سن التمدرس كافة؛
- اتخاذ إجراءات حاسمة لوقف نزيف الهدر والانقطاع الدراسي؛
- توسيع برامج الدعم المدرسي والاجتماعي قصد ضمان استمرار جميع المتعلمين (ات) في صفوف الدراسة أطول مدة ممكنة.

ج – يرى، لبلوغ ذلك، ضرورة حرص الجميع على إعطاء دينامية أقوى، ووتيرة أسرع من أجل تحقيق أهداف هذه البرامج، ووضعها ضمن التدابير والمشاريع ذات الأسبقية في المراحل الأولى لتطبيق الإصلاح التربوي المتضمن في الرؤية الاستراتيجية.

مصادر ومراجع

1. دستور المملكة المغربية.
2. الرؤية الاستراتيجية للإصلاح 2015-2030: من أجل مدرسة الإنصاف والجودة والارتقاء الفردي والمجتمعي (المجلس الأعلى للتربية والتكوين والبحث العلمي).
3. الميثاق الوطني للتربية والتكوين (اللجنة الخاصة بالتربية والتكوين)، 2000.
4. التقرير التحليلي، تطبيق الميثاق الوطني للتربية والتكوين 2000-2013: المكتسبات، والمعيقات، والتحديات (الهيئة الوطنية للتقييم لدى المجلس الأعلى للتربية والتكوين والبحث العلمي).
5. تقرير المجلس الأعلى للتعليم، حالة منظومة التربية والتكوين وآفاقها، إنجاح مدرسة للجميع، 2008.
6. رأي المجلس الأعلى للتعليم رقم 2009/03 في موضوع «واقع برامج التربية غير النظامية ومحاربة الأمية» – يوليوز 2009.
7. تقرير «50 سنة من التنمية البشرية وآفاق سنة 2025»، 2006.
8. وزارة التربية الوطنية والتعليم العالي وتكوين الأطر والبحث العلمي، التقرير التركيبي للبرنامج الاستعجالي، جميعا من أجل مدرسة النجاح، 2009-2012.
9. مديرية التربية غير النظامية (وزارة التربية الوطنية والتكوين المهني)، حصيلة برامج التربية غير النظامية، 2010 - 2011 - 2012 - 2013 - 2014 - 2015 - 2016.
10. وزارة التربية الوطنية والتكوين المهني، المشروع المندمج رقم 4: «تأمين التمدرس الاستدراكي والرفع من نجاعة التربية غير النظامية»، 2017 (ضمن مشاريع تنفيذ الرؤية الاستراتيجية للإصلاح 2015-2030).
11. وزارة التضامن والمرأة والأسرة والتنمية الاجتماعية، ويونيسف، السياسة العمومية المندمجة لحماية الطفولة بالمغرب، يونيو 2015.

12. كتابة الدولة المكلفة بمحاربة الأمية وبالتربية غير النظامية، البحث الوطني حول الأمية وعدم التمدرس والانقطاع عن الدراسة بالمغرب، 2006.

13. دراسة «استراتيجية المقاربات غير النظامية من أجل الإدماج الدراسي والمهني لغير المتمدرسين والمنقطعين عن الدراسة»، التعاون بين المغرب والاتحاد الأوروبي، 2013.

14. دراسة حول «تشخيص وتقييم النظام الحالي للتربية غير النظامية»، التعاون بين المغرب والاتحاد الأوروبي، 2013.

15. دراسة حول تكاليف برامج التربية غير النظامية ، التعاون بين المغرب والاتحاد الأوروبي، 2013.

16. ب. حمدوش و م. مغاري، أثر الهجرة الدولية على التنمية بالمغرب، نتائج البحث لسنة 2013 (الملخص التنفيذي)، أُنجز تحت إشراف الوزارة المكلفة بالمغاربة المقيمين بالخارج وشؤون الهجرة، بتعاون مع المنظمة الدولية للهجرة، 2013.

17. الدراسة المنجزة من قبل السيد عبد الحق متوكل (خبير) لفائدة المجلس الأعلى للتعليم «سبل تطوير برامج التربية غير النظامية وبرامج محاربة الأمية»- 2009.

18. التقرير العالمي لرصد التعليم للجميع، الإنجازات والتحديات، 2000-2015، اليونسكو.

19. التقرير الإقليمي للتعليم للجميع الخاص بالمنطقة العربية، اليونسكو، 2014.

20. اليونسكو، اللجنة الدولية المعنية بالتربية للقرن الواحد والعشرين، «التعلم: ذلك الكنز المكنون»، جاك ديلور، رئيس اللجنة، 1996.

21. اليونسكو، مكتب بيروت، الاجتماع الدولي للخبراء حول الاعتراف بالتعليم غير النظامي، التقرير النهائي، 2016.

22. Ministère de l'Education Nationale et de la Formation Professionnelle, Direction de l'Education Non Formelle, Intégration éducative des enfants issues de la migration, 2016.

23. Ministère de l'Education Nationale et de la Formation Professionnelle, Direction de l'Education Non Formelle, Appui technique de l'Union Européenne, Etude sur les couts des programmes ENF, 2013.

24. Ministère de l'Education Nationale et de la Formation Professionnelle, Direction de l'Education Non Formelle, Appui technique de l'Union Européenne, Stratégies des approches non formelles pour l'insertion scolaire et professionnelles des non scolarisés et des déscolarisés, analyse concise de l'usage et de l'utilité de la stratégie ENF de 2004, (2013).

25. Ministère chargé des Marocains Résidant à l'Etranger et des Affaires de la Migration, Politique nationale d'immigration et d'asile, 2013-2016.

26. La non scolarisation au Maroc : une analyse en termes de coût d'opportunité , Abderrahmane Berrada Gouzi, Noureddine EL Aoufi , SECAENF – UNICEF, Mai 2006.

27. UNICEF, « D'une catégorisation à une typologie des enfants en situation de non scolarisation ou de déscolarisation », 1998.

28. Fédération Wallonie-Bruxelles, Université des pratiques d'enseignement, Faculté de psychologie et des sciences de l'éducation, Décrochage et abandon scolaire précoce.

29. Parlement Européen, Direction générale des politiques internes de L'Union, Réduire le décrochage scolaire précoce dans l'union européenne, rapport étude, 2011.

ملتقى شارع علال الفاسي وشارع الميليا
ص.ب 6535، الرباط – المعاهد
Angle avenues AL MELIA et ALLAL EL FASSI
BP 6535, Rabat - instituts

Tél : + (212) (0) 537 77 44 25
Fax : + (212) (0) 537 77 46 12

www.csefrs.ma